

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٧٣

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غارسيا بيلوندي	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826)

06-63084 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2006/826)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إندونيسيا، أوغندا، البرازيل، بنغلاديش، بنن، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سلوفينيا، العراق، غواتيمالا، فنلندا، كندا، كولومبيا، لبنان، ليختنشتاين، مصر، ميانمار، النرويج، نيبال، نيوزيلندا، هندوراس، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو الدول السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس، يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة؛ والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والسيد كابريال أولينغ أولانغ ممثل منظمة إنقاذ الأطفال.

تقرر ذلك.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وهو يجتمع بموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية: S/2006/826، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، و S/2006/662 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة في السودان؛ و S/2006/835 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال الصراعات المسلحة في كوت ديفوار؛ و S/2006/851/Corr.1 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة في بوروندي.

أرحب بحضور الأمين العام وأدعوه إلى إلقاء كلمته.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم ووفدكم على تنظيم هذه المناقشة حول موضوع مهم. وأعتقد أنه بإمكاننا جميعا أن نتطلع إلى مناقشة بناءة جدا.

إن حماية الأطفال المحاصرين في الصراعات المسلحة ظلت بين أولوياتي الرئيسية بصفتي الأمين العام. وفي السنوات العشر الماضية، سعينا إلى إدراج الموضوع بشكل ثابت في جدول الأعمال الدولي. ومنذ عام ١٩٩٨، حين بدأ الممثل الخاص الأول المعني بالأطفال والصراعات المسلحة عمله، وعقد المجلس أول مناقشة مفتوحة له حول الموضوع، اكتسبت هذه المسألة أهمية أكبر. والمناقشات السنوية للمجلس استفادت من مشاركة المنظمات غير الحكومية – وفي بعض الأحيان، من الأطفال أنفسهم – وأثبتت أن هناك إرادة متجمعة للعمل ضد أولئك الذين يجندون الأطفال ويواصلون استخدامهم جنودا.

وقد شهد العقد الماضي مكاسب مهمة في وضع معايير قانونية دولية لحماية الأطفال. ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يصنف تجنيد الأطفال في القوات المقاتلة جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ تصف تجنيد الأطفال بأنه واحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال. والميثاق الأفريقي حول حقوق ورفاه الطفل الأفريقي يحرم تجنيد الأطفال. والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، اعتبر سن الثامنة عشرة حدا أدنى لمشاركة الأطفال في العمليات القتالية.

وما انفك مجلس الأمن نفسه جزءا من هذا التقدم. وقد أبرزت قراراته ستة انتهاكات خطيرة، مستخلصة من القانون الإنساني العالمي، المعني بالأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة: القتل والتشويه، والخطف، وتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات ومنع الوصول إلى المساعدة الإنسانية. واليوم، ينقل المجتمع الدولي مركز اهتمامه من وضع المعايير إلى توفير الحماية الحقيقية. ففي السنوات العشر الماضية وحدها، كنا نشهد إشارات مشجعة بأن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال لن يمر بعد الآن. فالمحكمة الجنائية الدولية تحاكم الآن توماس لوبانغا دييلو على تجنيد أطفال تحت سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة بنشاط في العملية القتالية. وللمرة الأولى، يخضع رئيس دولة، تشارلز تايلور، للمساءلة عن الانتهاكات التي ارتُكبت ضد الأطفال أثناء الصراع في ليبريا.

ويتحتم علينا جميعا الحفاظ على هذا الزخم السياسي والعملي، وأن تراقب عن كثب الأوضاع المثيرة للقلق. ولهذه الغاية، دعا مجلس الأمن السنة الماضية إلى إنشاء آلية للرصد والإبلاغ. وهذه الآلية تعمل الآن في سبعة بلدان، وتقدم معلومات موثوقة في الوقت المناسب لفرقة عمل ترأسها ممثلتي الشخصية. وتشكل تلك المعلومات أساس تقريري كل شهرين إلى الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وقد أدت إلى تدابير تستهدف الأطراف المخالفة. وجعلت هذه التدابير الأطراف المتحاربة تستجيب وتوافق على خطط عمل محددة لاحترام حقوق الأطفال. وفي هذا الوقت، يكون المجلس قد تسلم التقرير المتعلق بالتقييم المستقل لآلية الرصد والإبلاغ. وإنني أحث المجلس على النظر في التوصيات المقدمة لتعزيز عملية الرصد.

وستواصل منظومة الأمم المتحدة القيام بدورها في هذه الجهود. فمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جعلت الحماية عنصرا أساسيا في عملها، ولها موقع الريادة في هذا المجال. قد ألحق مستشارون بشأن حماية الأطفال في إدارة عمليات حفظ السلام بعدة عمليات لحفظ السلام، وهم يقدمون تقاريرهم إلى الممثلين الخاصين المعنيين ويضطلع أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بأدوار ناشطة في آلية الرصد والإبلاغ. وقد أنجزت ممثلتي الخاصة للتو إطار عمل استراتيجي مدته سنتان لمساعدتها على أداء دورها الخاص كصوت أخلاقي مستقل بشكل أفضل.

وحتى وقت قريب، كانت المشكلة التي يواجهها الأطفال في حالات الصراع المسلح، في جوانب مهمة منها، مسألة غير منظورة. وكان المعروف منها قليلا، وما يقال عنها كان أقل. والمبادرات التي وصفتها للتو تمثل تقدما ملحوظا. إلا أننا بدأنا نلامس سطح المشكلة. وآمل أن يوحد المجلس المكاسب المحققة ويتقدم نحو تغطية جميع الأوضاع المثيرة للقلق وجميع الانتهاكات الخطيرة. والمكاسب الملموسة في السنوات القليلة الماضية تثبت أنه حينما تكون

هنـاك إرادة سياسية في المجلس، يمكننا أن نجعل الحياة أفضل لملايين الأطفال المحاصرين في حالات الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

السيدة كوماراسوامي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير السنوي السادس للأمين العام حول الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826)، بحضور الأمين العام كوفي عنان. وسيكون من أجدر موروثاته بالبقاء تلك التدابير التي اتُخذت في السنوات العشر الماضية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وإننا ممتنون لقيادته ورؤيته وتشجيعه.

(تكلمت بالفرنسية)

خلال السنوات العديدة الماضية، اتخذ مجلس الأمن خطوات غير مسبوقة لمساعدة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة وزاد من جهوده لحماية أضعفهم. وكان اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في تموز/يوليه ٢٠٠٥ تطورا مهما، باعتباره أنشأ الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. وهذا القرار البارز وفر للمجلس إطارا أكثر فعالية لعمله. ويجتمع الفريق العامل كل شهرين للنظر في التقارير المتعلقة بالحالات المثيرة للقلق ولاتخاذ الخطوات العملية لصالح الأطفال المتأثرين بالحرب.

(تكلمت بالانكليزية)

ويسعدني في الواقع أن أبلغكم عن عدد من الإنجازات منذ تقديم الأمين العام تقريره في العام الماضي. ففي الحالات القطرية موضع القلق، كما يشهد بذلك تقرير الأمين العام السنوي السادس، زادت منظومة الأمم المتحدة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية والموثوقة في حينها إلى المجلس. كما أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا والسودان والصومال وكوت ديفوار ونيبال قد وحدت جهودها بسرعة لإصدار تقارير جيدة النوعية تصلح نقطة انطلاق للإجراءات التي يتخذها فريق مجلس الأمن العامل لصالح الأطفال في تلك الحالات الرئيسية المثيرة للقلق. وقد عمل فريق المجلس العامل، في ظل الرئاسة القديرة للممثل الدائم لفرنسا، بسرعة تدعو للإعجاب على وضع الخطوط العامة لبرنامج عمل للعام ٢٠٠٦. كما حدد الفريق ”مجموعة أدوات“ للعمل تتألف من الإجراءات الممكنة التي قد يتخذها المجلس لحماية الأطفال من أخطر الانتهاكات التي ترتكب ضدهم.

علاوة على ذلك، أعد الفريق العامل، بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية، مجموعة من التوصيات البالغة الفائدة بشأن تقارير الحالة القطرية المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وأود أن أشدد على أن الحوار البناء على جميع الصعد مع الدول الأعضاء المعنية لصالح الأطفال المتأثرين بالحروب هو السمة المميزة لعملية الرصد والإبلاغ الصادرة ولايتها بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وللإبلاغ السنوي للمجلس.

وإضافة إلى عملية الرصد بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تم تسجيل منجزات أخرى في حالات الصراع. وكثير من اتفاقات السلام الموقعة على مدى السنوات القليلة الماضية، بما فيها الموقعة في كوت ديفوار وبوروندي والسودان، تشمل أحكاما خاصة بحماية الأطفال وإطارا لتسريحهم. ونرجو أن تصبح هذه الأحكام فقرات دائمة في جميع اتفاقات السلام في الحالات التي يصبح فيها الأطفال مقاتلين. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن صادق أملي في

أن أرى في محادثات السلام الجارية حاليا في نيبال اهتماما منسقا بإطلاق سراح فوري للأطفال المرتبطين بالقوات المقاتلة.

وبعد اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، اتصلت بعض الأطراف باليونيسيف وبمكتبنا للدخول في خطط عمل لتسريح الجنود الأطفال. وارتبطت الأطراف في كوت ديفوار وبوروندي وميانمار وأوغندا بالتزامات في هذا الصدد. ونرجو أن نوطد تلك المكاسب بكفالة تجاوز مرحلة النوايا الطيبة إلى التيسير الفعلي لصياغة خط العمل وإطلاق سراح الأطفال في وقت قريب حتى يتسنى إعادة إدماجهم في المجتمعات التي جاؤوا منها. كما يسعدنا أن نبلغكم بأن السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة قد وجهت إليَّ دعوات لزيارتها بغية الاشتراك في حوار بنّاء بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. وأرجو أن أنتهي من تلك الزيارات في النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

وبالرغم من هذه التطورات التقدمية، ما زالت توجد كثير من التحديات ولا بد من اتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية مصالح الأطفال الواقعين في شراك حالات الصراع المسلح. وبالرغم من أن قدرا كبيرا من العمل قد تم في وضع المعايير وتلقي الالتزامات، فإن التنفيذ الفعلي على أرض الواقع لا يبعث على الارتياح. وتحتاج هذه المسألة إلى تعميم بالشكل المناسب ضمن منظومة الأمم المتحدة، تمشيا مع توصيات الاستعراض المستقل الذي أجرته آلية الرصد والإبلاغ. علاوة على ذلك، ينبغي توعية الأطراف بالنتائج التي تترتب على عدم وفائها بالتزاماتها. ولذلك فإننا نحيط علما مع التقدير بتوصيات فريق مجلس الأمن العامل ونرجو أن نرصد عن كثب أعمال المتابعة التي تقوم بها الأطراف المعنية.

وعملية التحقق والرصد حتى الآن انتقائية وتركيزها مقصور على بلدان قليلة. وفي اعتقادنا، وتشترك معنا فيه اليونيسيف وغيرها من الشركاء، أننا يجب أن نوسع نطاق التركيز ليشمل جميع حالات الصراع المسلح، حتى يعامل جميع الأطفال على قدم المساواة، بغضّ النظر عن الموضع الذي يقيمون فيه. وهذا مهم لبيان أن هذه العملية مشروعة وعادلة، وأنها تحقق مصلحة الأطفال المعنيين. ونحث الفريق العامل التابع لمجلس الأمن على المضي قدما في البرنامج، بالتشاور مع البلدان المعنية.

وقد كان تجنيد واستغلال الجنود الأطفال الشاغل الرئيسي للمجلس والمدخل إلى القوائم المرفقة بتقرير الأمين العام السنوي. ونرى أن هذه كانت خطوة كبيرة للأمام بالنسبة للمجلس، ولابد من إشعار الأطراف التي تستمر في التورط في هذه الجريمة الخطيرة بأنه ستتخذ تدابير مستهدفة ضد المتمادين في ارتكاب الانتهاكات.

بيد أن ثمة خمسة انتهاكات جسيمة أخرى جديرة منا أيضا بالاهتمام. وبصفة خاصة، نود أن نوجه اهتمام المجلس للعدد المتزايد من التقارير عن العنف الجنسي واستخدامه كأداة من أدوات الحرب. وفي اعتقادنا أن المدخل إلى قائمة الأطراف المرفقة ينبغي أن يشمل جميع الانتهاكات الجسيمة. ونتطلع بشوق خاص إلى أن نرى تمثيلا أكمل للعنف الجنسي الخطير في القوائم المرفقة، لأن تلك الجريمة من الخطورة بمكان وعدد الأطفال الذين يتعرضون للاعتداءات الجنسية الجسيمة كسلاح في الحرب يزداد عاما بعد عام. ونحث المجلس على التفكير في اتخاذ ذلك التدبير كخطوة هامة للأمام في عملية الرصد في السنوات المقبلة.

وبينما نراقب الأحداث تتوالى حول العالم، هناك أيضا مسائل موضوعية جديدة آخذة في النشوء تنطوي على آثار خطيرة بالنسبة لحماية الأطفال في حالات الصراع

المسلح. فبدرجة متزايدة، لم يعد التمييز بين المدنيين والمقاتلين يحترم في الحروب التي تنشب حول العالم. وفي الصراع الأخير في لبنان، فاق عدد القتلى من الأطفال عدد المقاتلين. ومن المهم أن يؤكد مجلس الأمن والدول الأعضاء مجددا الالتزام بالاحترام الفعلي للقانون الإنساني الدولي. فقد تم التفاوض بشأن تلك القوانين والمعايير على مدى أكثر من قرنين. وأصبحت مبادئ حماية المدنيين والتناسبية وإبقاء الموجودات العسكرية بعيدا عن المراكز المدنية واحترام المناطق الآمنة، كالمدارس والمستشفيات، من الأمارات المميزة لهذا التوافق الدولي في الآراء. ومن المهم بنفس الدرجة أن تحترم الدول والجهات الفاعلة من غير الدول تلك القوانين الخاصة بالحرب، ومن المهم أن يبعث مجلس الأمن برسالة واضحة بأن الانحراف عن تلك المبادئ سيتعرض للإدانة.

ومن المسائل الأخرى التي تعنينا هجرة الجنود الأطفال وإعادة استخدام أولئك الأطفال داخل مناطق الصراع. فكثير من الأطفال الجنود تجري تعبئتهم من جديد بعد تسريحهم في العديد من البلدان، وكثيرا ما ينتهي بهم الأمر بمساعدة أطراف أخرى وبعض المرتزقة أحيانا في بلدان مجاورة. ونعلم عن حالات لأطفال جرى تسريحهم في سيراليون ثم عادوا إلى الظهور في كوت ديفوار، وعن تحركات مماثلة لأطفال تم تسريحهم في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا. ولكي ينجح عملنا، من الضروري أن تولى لاحتياجات الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال المتأثرين بالحرب فيما يتعلق بإعادة الإدماج الطويل الأجل نفس الدرجة من الأهمية التي تولى لمعاقبة الجناة. وعلى أساس من فعالية برامج التسريح وإعادة الإدماج التي تديرها الحكومات الوطنية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية سوف يتحدد في نهاية المطاف ما إذا كان الأطفال الذين لحقت بهم ندوب الحرب سيجنون منافع المستقبل الذي يظله السلام.

وسوف يستضيف مكتبنا نشاطا في أثناء الغداء اليوم. سنجمع بين عدد من أطفال الحروب الذين اغتنموا الفرص المتاحة لهم وحققوا نجاحا كبيرا في حياتهم ليحدّثوا مجتمع الأمم المتحدة عن تجاربهم. إن قصتهم هي قصة الأمل وانتصار الإرادة البشرية. وقصة حياتهم هي التي تخبرنا بأننا إذا التزمنا بحماية الأطفال في مناطق الصراع المعنية، يمكننا مساعدتهم على إعادة بناء حياتهم وعلى أن يصبحوا مواطنين يشار إليهم بالبنان. وتتسم الروح الإنسانية، خاصة في الأطفال، بالقدرة على المقاومة. ومن المهم أن نضيف إلى تلك القدرة على المقاومة وأن نوفر لهم كل ما يلزم من الدعم والحماية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

السيدة فينيمان (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن تقديري الشديد لإتاحتكم لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن. وأهنئ الأعضاء وأهنئكم يا سيدي على إبقائكم تركيزنا الجماعي منصبا على المسألة الهامة المتمثلة في الأطفال والصراعات المسلحة.

وأود بصفة خاصة أن أعرب عن امتناني الصادق للأمين العام لالتزامه بصمود وتفانٍ في العمل من أجل الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وأحرزت الأمم المتحدة، في ظل قيادة الأمين العام، تقدما كبيرا في إبراز محنة أكثر الناس تعرضا للخطر وفي كفالة استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجاتهم.

كما أود أن أنوه بالدعوة القوية بشأن هذه المسألة التي قام بها زميلي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

واليوم، مثل أي يوم آخر، يستيقظ مئات الآلاف من الأطفال ويبدؤون يومهم باعتبارهم جنودا أطفالا يقاتلون في حروب الكبار. أو قد يحدث استغلالهم جنسيا، أو الاتجار بهم. وأسباب هذه الصراعات أسباب معقدة، ولكن النتيجة بسيطة، وهي أن الأطفال يتحملون وطأة هذه الصراعات. ويقدر أن ٤٣ مليون طفل تخلوا عن الدراسة، وأن ما بين ٤ و ٥ ملايين طفل أعيقوا بدنيا خلال العامين الماضيين، وأن ٨٠ في المائة من اللاجئين الفارين من الحرب هم نساء وأطفال.

ومرة أخرى هذا العام، يبين تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826) أن الأطفال ما زالوا يستهدفون بشكل متعمد في الصراعات. ويقدم التقرير معلومات مفصلة عن ستة انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال يرتكبها أكثر من ٤٠ طرفا في أكثر من ٢٠ بلدا متأثرا بالصراع. وما زالت هذه الانتهاكات ضد الأطفال ترتكب في تحد للقواعد والمعايير الدولية المتفق عليها. ولكن مجلس الأمن أوضح، بتسمية الأطراف التي ما زالت تجند أو تستخدم الجنود الأطفال، تصميمه على أن يقرن الأقوال بالأفعال. والذين ينتهكون المعايير الدولية لحماية الأطفال لم يعد بوسعهم بعد الآن القيام بذلك مع الإفلات من العقاب. وتمثل القوائم المرفقة بالتقرير خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا لحث أطراف الصراعات على الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال.

ويلاحظ التقرير أنه، بالرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بحماية الأطفال في العديد من حالات الصراع المسلح، فإن هناك مجالات جديدة للقلق تتطلب عنايتنا. وما زلنا نشعر بقلق عميق من الصراعات المستمرة في العديد من البلدان التي أبرزت في تقرير هذا العام. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يقدر أن ١١٩ طفلا فلسطينيا قتلوا هذا العام، أكثر من ضعفي العدد الإجمالي لوفيات الأطفال المسجلة في عام ٢٠٠٥. ويمثل الأطفال والمراهقون أكثر من نصف السكان في الأراضي الفلسطينية، وهم يعيشون حصارا مريعا من المرجح أن يحدث تأثيرا دائما. وقد شهدوا أعضاء أسرهم يقتلون ومجتمعاتهم تدمر. وآن الأوان لزيادة الحماية والدعم للأطفال في هذه المنطقة الممزقة.

وفي تشاد، أدى القتال المستمر بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة، ووجود المتمردين السودانيين من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة إلى انعدام هائل للأمن في مخيمات اللاجئين وشن هجمات مستمرة على القرى المحيطة. ويتعرض الأطفال لخطر خاص، وعلى الحكومة أن تضمن سلامة اللاجئين والسكان المحليين.

وفي وقت سابق من هذا العام، قمت بزيارة للمنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية برفقة المفوض السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، جيم موريس. واستمعنا لبيانات مباشرة تسبب الصدمة بشأن الاغتصاب الروتيني والاستغلال الجنسي اللذين يستخدمان سلاحا ضد الفتيات والنساء في الصراع الذي ما زال محتدما في المنطقة.

كما أن تقرير هذا العام يقدم معلومات عن مجالين معينين وحيويين لتعزيز حماية الأطفال من الصراع وهما: تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ وتنفيذ خطط العمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا.

وخلال العام الماضي، أبدى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة اهتماما مشتركا بشواغل الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وأود أن أشكر سعادة الممثل الدائم لفرنسا على قيادته وعلى الإجراء الذي اتخذه الفريق العامل للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب على انتهاكات الحقوق.

وستواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة دعم زيادة تعزيز نظم الرصد والإبلاغ، على النحو الذي طالب به قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وستركز الأنشطة لعام ٢٠٠٧ على استكمال قاعدة بيانات عالمية ونظام لإدارة المعلومات، ودعم بناء القدرات للشركاء الرئيسين من خلال التدريب على جمع المعلومات، وإعداد استجابات برنامجية مناسبة، وتحديد الاستراتيجيات العالمية والقطرية للتوعية.

إننا نقدر البداية الأولية للأموال التي جمعت لتطوير آلية الرصد والإبلاغ من حكومات المملكة المتحدة والنرويج وكندا. وسيكون مطلوبا تقديم أموال إضافية للأنشطة القطرية، وخاصة دعم البرامج المنتظمة للتصدي لانتهاكات الحقوق التي ترتكب ضد الأطفال.

وما زالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تعمل بشكل وثيق مع العديد من الشركاء، تتفاوض لتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والدخول في حوار مع الأطراف بغية إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم المرتبط بالقوات المقاتلة.

كما أننا ندعم برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج، بتركيز خاص على احتياجات الفتيات والعمل مع آخرين عديدين لضمان أن يساعد التركيز الأساسي على إعادة الإدماج على تمكين الأطفال من العودة إلى مجتمعاتهم حيثما كان ذلك مجديا. وعلى سبيل المثال، في العام الماضي في كوت ديفوار، وضعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة خطة عمل شاملة مع قيادة القوى الجديدة في مسعى لإنهاء ارتباط الأطفال بالقوات المقاتلة في الصراع.

وفي كولومبيا، قمنا بدعم الشركاء المحليين في مسعى يسمى اللعب من أجل السلام، يشجع الرياضة، والتعليم من أجل السلام ونظم التعايش الاجتماعي وسط المراهقين المعرضين للخطر، بينما يسهم في منع التجنيد الطوعي للشباب في الجماعات المسلحة غير القانونية. وبنهاية هذا العام سيصبح برنامج اللعب من أجل السلام نشطا في ٦٠ بلدية. وبالترافق مع المشاريع المماثلة الأخرى، تفيد هذه المبادرات حوالي ١٩ ٠٠٠ طفل وشاب في البلد.

وعندما يُقتلع الأطفال من جذورهم ويصابون بالصدمة جراء الصراعات المسلحة، يمكن للتعليم أن يضطلع بدور رئيسي في إعادة الاستقرار والأمن إلى حياتهم. ويحدث التعليم تأثيرا واسعا في المساعدة على إعادة الحياة الطبيعية في المجتمعات التي يهددها العنف والحرب. والتعليم يشكل وسيلة لتوفير المعلومات للأطفال المنكوبين بالحرب عن الصحة والأمن، والوعي بالألغام، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وحساسية المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، ومهارات الحياة. ويسهم التعليم في بناء بيئة داعمة لجهود بناء السلام في المستقبل. وفي ضوء هذا، لا بد أن يعاد التعليم في أقرب وقت ممكن خلال الصراع وبعده.

إن تأثير الحرب والعنف على الأطفال قد يحدث أيضا نتائج طويلة الأجل على تشكيل قيم الأطفال، وهويتهم ومعتقداتهم السياسية وعلى قدرتهم على العمل بوصفهم قادة ومتخذي قرار في المستقبل. وبالتالي، فإن السعي لإحلال السلام يشكل جزءا لا يتجزأ من استيفاء حقوق الأطفال، بما في ذلك حقوقهم في السلامة البدنية والصحة والرفاه.

ولا بد أن يصبح الأطفال والشباب والنساء جزءا من الحل. ولدى الشباب خبرات متميزة في الصراعات المسلحة، واحتياجات متميزة وقدرات متميزة للإنعاش والإسهام في بناء السلام. فهم يوجهون ويرشدون الأطفال الآخرين ويقدم كل منهم للآخر الصداقة والرفقة. وكثيرا

ما يوفرون أسباب المعيشة لأنفسهم ولأسرهم ويضطلعون بأدوار قيادية.

وبالتالي فإن الأطفال والشباب والإسهامات التي يقدموها تمثل جزءا رئيسيا من حل الصراعات المسلحة. ولكن التجربة في البلدان التي أُهملت فيها عمليات التسريح وإصلاحات قطاع العدالة وإدماج الأطفال أظهرت أن عدم الاهتمام بالاحتياجات المحددة للأطفال يحدث تأثيرا سلبيا على الشباب أنفسهم، ويمكن أيضا أن يؤدي إلى تقويض جهد بناء السلام.

وأخيرا، تود منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تعرب عن تأييدها للتوصيات الواردة في التقرير. وقد أحرزنا تقدما كبيرا خلال العام الماضي. واليوم، لا بد أن نجدد التزامنا نحو الأطفال التي تؤثر عليهم هذه الممارسة غير المقبولة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد غابريل أولينغ أولانغ، ممثل صندوق إنقاذ الطفولة.

السيد أولينغ أولانغ (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق على دعوة صندوق إنقاذ الطفولة إلى المشاركة في المناقشة المفتوحة التي تعقد اليوم بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ونعتبر أن المناقشة تعكس تزايد اهتمام مجلس الأمن بالواقع الذي يواجه اليوم عددا كبيرا للغاية من الأطفال.

أنا المدير الإقليمي لإنقاذ الطفولة بمنطقة غولو في شمال أوغندا، مسقط رأسي، حيث عشت وعملت طيلة السنوات الخمس الأخيرة. وأتشاطر معكم اليوم جانبا من تجربتي في تلك المنطقة التي عصفت بها الحرب، مدركا أنني لا أتكلم عن معرفتي الوثيقة فحسب، بل إنني أمثل وضع الكثير والكثير من الأطفال في شتى أنحاء العالم الذين يعيشون خلال الأزمة والصراع أو بعدهما. ووضع أولئك يتشابه من أكثر من ناحية، سواء كانوا يعيشون في أركان مختلفة من العالم، مثل أفغانستان وكولومبيا ونيبال والأراضي الفلسطينية المحتلة أو في السودان، أو في بلدي، على سبيل المثال لا الحصر.

إنقاذ الطفولة ترحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (A/2006/826) وما تحقق من تقدم حتى اليوم. غير أن هناك ثلاثة مواضيع نعتقد أن المجتمع الدولي يتجاهلها في تجاوبه مع الأطفال في الصراع: ممارسة ضغوط أقوى من أجل الوصول الإنساني، وإيلاء اهتمام خاص بالفتيات المرتبطات بالقوات المسلحة والتمويل الذي قد يتطلبه ذلك، وتجاوب أفضل مع التقارير بشأن الانتهاكات ضد الأطفال.

وفي عام ٢٠٠٤، ذكر الأمين العام أن ١٠ ملايين نسمة قد حُرِموا من الحصول على الغوث الإنساني. وبما أن أكثر من نصف السكان المستضعفين دون سن الثامنة عشرة، فهذا يعني أن ملايين الأطفال في الأزمة يُحرمون من المساعدات الحيوية ومن الحماية. وعدم الحصول أو الحرمان من الحصول مشكلة أساسية تتطلب ضغوطا دولية متضافرة على المستويين القطري والعالمي. فهل استهدفت أي مبادرات دبلوماسية معالجة هذه المسألة الهامة من أجل الأطفال ومجتمعاهم حقا؟

ونحن في إنقاذ الطفولة نقدر أن الأمين العام يلاحظ على نحو خاص الشواغل المتعلقة بالفتيات المجندات والفتيات المرتبطات بالمجموعات المسلحة. ومن واقع تجربتنا، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لم تكن ملائمة أبدا لاحتياجات الفتيات. وهناك دروس لا بد من تعلمها، وأن ثمة طريقة أفضل لإيجاد حلول من خلال إشراك الفتيات أنفسهن. وسنجد أن الفتيات، وبخاصة الأمهات صغيرات السن، يطلبن إجراءات تهيئ لهن شعورا حقيقيا بالانتماء وتمكّنهن من كسب عيشهن. ونحن ندعو مجلس

الأمن للتأكد من أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تعبر عن هذه الحقائق.

وبطبيعة الحال، لو كان لهذه البرامج أن تنجح، فهي تحتاج إلى تمويل متزايد من المانحين لصالح مرحلتي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يفتح عينيه لهذه الحقيقة، وعلينا جميعا أن نصمم استجاباتنا بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة للفتيات. وندرك أن ثمة حاجة للتأكد من أن هذه الإجراءات ينبغي أن تكون طويلة الأجل ومستدامة، بدلا من الوضع الذي نواجهه حاليا، حيث نجد أنفسنا مضطرين إلى تغيير البرامج باستمرار وعلى فترات متقاربة، مما يزيد من فرص إعادة التجنيد وامتهان الأطفال المستضعفين للغاية.

لقد تحقق تقدم كبير فيما يتعلق بالآلية الجديدة للرصد والإبلاغ، ولكن لدينا الآن صورة أفضل للحالة التي نحن بصددها. وبمعرفتنا هذه تتزايد المسؤولية الملقاة على عاتقنا، والتجاوب الملائم والملموس مع التقارير ينبغي أن يكون الخطوة التالية. ولا يكفي أن يكون هناك وصول إلى رقم هاتف يُستخدم في الحالات الطارئة إن لم تكن هناك سيارة إسعاف أو عون. ومجلس الأمن يجب أن يخرج بأساليب أقوى لحماية الأطفال على أرض الواقع. وتزايد عدد مستشاري الأمم المتحدة لحماية الأطفال الذين يتم نشرهم في حالات الأزمة ما هو إلا بداية. وينبغي التوسع في هذا النظام زيادة دعمه إن كنا نريد تعميم حماية الأطفال في البعثات. فإن لم نفعل، ستكون مخاطر الرصد مجرد أداة جوفاء.

وإنقاذ الطفولة تؤيد بكل قوة توصية الأمين العام في تقريره بأن ينظر مجلس الأمن في إمكانية توسيع محور تركيز آلية الرصد والإبلاغ. وينبغي للمجلس إيلاء نفس القدر من العناية والاهتمام للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جميع الحالات المثيرة للقلق، والتعامل بنفس القدر من الاهتمام مع جميع فئات الانتهاكات الجسيمة بحيث يراعي، إلى جانب تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، قتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة، حسبما يرد في تقرير الأمين العام.

ما الذي يمكن أن نفعله لأولئك الأطفال؟ اسمحوا لي بأن أبدأ بصورة. فالطفل في شمال أوغندا اليوم ربما يعيش كل عمره أو عمرها في معسكر للنازحين. وبعض أعضاء المجلس قد شاهد تلك المعسكرات – شديدة الازدحام، نعوزها الخدمات، ويعوزها الماء والكهرباء. ونظام القرية القديم قد انهار، ولا يجد الأطفال حتى الضروريات الأساسية، وحتى عهد قريب، كانوا يُترَكون بدون إشراف أو توجيه أو أمل. وقد وجدنا أن التعليم وتلبية الاحتياج إلى الحماية في كل استجابة إنسانية هو مفتاح نجاح أي تدخل.

وإنقاذ الطفولة، في مواجهة تحدي عالمنا المعاصر – إعادة كتابة المستقبل – تدعو إلى تعليم جميع الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وينبغي تمويل التعليم وبرمجته ليكون جزءا من أي استجابة إنسانية، كما وضح من انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع وتزايد المقاومة للتجنيد القسري والاستغلال، مثل الإكراه على ممارسة الدعارة. والتعليم جزء أساسي من استراتيجية بقاء الأطفال وتعليمهم مهارات الحياة، مثل توعيتهم بشأن الألغام الأرضية وحمايتهم من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوعية الصحية والوقاية من الأمراض. وفي كثير من المجتمعات، فإن بلوغ سن النضج بدون مهارات أساسية في التعليم والصحة قد يكون حكما بالإعدام أو الوفاة في سن مبكرة.

ولا يسعني إلا أن أذكّر المجلس بأننا نتكلم عن إجراءات لصالح أطفال ما زالوا حاضرين؛ فماذا عن

المفقودين ومن لم يُعرف مصيرهم؟ لا بد أن نكون مبدعين لنخرج بأساليب تمكننا من معرفة أقدارهم أيضا. وليست عندي إجابات سهلة، ولكن لا بد من حل المسألة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشجع مجلس الأمن على مواصلة جهوده لتصحيح الأخطاء تجاه الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة ودعوة أعضائه إلى مواصلة القيام بزيارات للمناطق التي تسبب لنا بالغ القلق، بغية استرعاء انتباه العالم إلى احتياجات أولئك الأطفال، مع إقامة حوارات بين الأطراف المعنية، والالتقاء بممثلي المجتمعات المحلية والمجتمع المدني على أساس منتظم، هنا و في أي مكان آخر. وإنقاذ الطفولة يسعدها أن تواصل هذا الحوار وأن تعمل على إيجاد استجابات ملائمة لإحداث تغييرات كبيرة لصالح الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن عليهم أن يقصروا بياناهم على خمس دقائق لا أكثر، لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيان مختصر لدى أخذ الكلمة في القاعة.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، يود وفدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة العلنية بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. فأهمية الموضوع قيد المناقشة وخطورة الحالة تستحق الاهتمام المستمر الذي يوليه مجلس الأمن لهذه المسألة.

قبل عشر سنوات، أسهم تقرير ماشيل في إدراج موضوع الأطفال الجنود، وبصفة أعم الأطفال في الصراعات المسلحة، في جدول أعمال المجتمع الدولي. واليوم، كيف لا يشعر المرء بالصدمة جراء الوقائع التي يتضمنها تقرير الأمين العام (S/2006/826) المعروض علينا، والعناصر التي تناولها أمامنا شخصيا منذ قليل، والحقائق القاسية التي ذكّرنا بها كل من ممثلته الخاصة، السيدة كومارسوامي، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة فنيمان، وممثل إنقاذ الطفولة، السيد أولنغ أولانغ.

إن العديد من الأطراف، وخصوصا المجموعات المتمردة المسلحة، بل وفي بعض الحالات القوات المسلحة الحكومية أو الميليشيات المرتبطة معها، تواصل تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الصراع المسلح. ففي إيتوري، وفي دارفور أو في شمال أوغندا، ما برحت الفتيات ضحايا لأبشع أشكال العنف الجنسي بصورة منهجية. واختطاف الأطفال، سواء بغرض تجنيدهم كمحاربين أو اتخاذهم رقيقا لدى المجموعات المسلحة، أو جعلهم يختفون في إطار سياسة للتطهير العرقي، أو حتى بغرض الحصول على فدية، ما زالت كلها ممارسات مستمرة على نطاق واسع. وعندما لا تُستهدف المدارس بالهجوم، فإن الأطفال أنفسهم في كثير من الأحيان هم من يُقتلون أو يُجرحون أو حتى يُحرمون من الحصول على الرعاية.

وعليه، فإن الصورة قاتمة، ولكن هل يعني ذلك أننا لم نفعل شيئا؟ ورغم الشعور بالسخط الذي قد ينتابنا أحيانا، وفي ضوء الانتهاكات المستمرة في الميدان، علينا أن نقر بالعمل الذي أنجزه مجلس الأمن اضطلاعا بمسؤولياته. فمنذ عام ١٩٩٩، ما من مسألة موضوعية أخرى في جدول أعمال المجلس حظيت بمثل هذا الاهتمام المستدام والعملي. ونتيجة لذلك، وبسبب اتخاذ المجلس للقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تتوفر لدينا اليوم عدة أدوات لازمة لمكافحة الآفة.

أولا، توجد لدينا معايير محددة، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الثاني، بالإضافة إلى نظام روما الأساسي. كما أن المجتمع الدولي قد حدد أفضل

الممارسات لتسريح وإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم من خلال ما يعرف بمبادئ كيب تاون المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وإعادة تسريح الجنود الأطفال في أفريقيا وإعادة إدماجهم اجتماعيا، التي سيتم تنقيحها واستكمالها خلال المؤتمر الذي ستعقده فرنسا واليونيسيف في باريس، بتاريخ ٥ و ٦ شباط/فبراير القادم.

والأداة الثانية التي بين أيدينا هي الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف، اللتان تعملان معا لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وحمايتهم، وتقوم كل منهما بذلك من خلال احترام هوية وولاية الطرف الآخر وبالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي تضطلع به السيدة كوماراسوامي والأعمال التي تضطلع بها اليونيسيف.

ثالثا، أنشئت شبكات الرصد والإبلاغ في بلدان أخرى تدور فيها الصراعات لجمع المعلومات والتحقق منها وتلخيصها. وهي آلية الرصد والإبلاغ التي شرع فيها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وأود أن أثني على تفاني وشجاعة العاملين في الميدان، وبخاصة المستشارين المعنيين بحماية الأطفال العاملين في بعثات حفظ السلام وموظفي اليونيسيف والعاملين في الحقل الإنساني التابعين للمنظمات غير الحكومية، الذين يدعمون الآلية وأحيانا يدفعون حياهم ثمنا لذلك. وبدون هؤلاء لا يمكن تحقيق شيء.

أخيرا وليس آخرا، فإن مجلس الأمن يتابع هذه المسألة على وجه التحديد وبانتظام مع الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي يشرّف فرنسا أن تكون رئيسة له. وتشارك الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف بشكل حثيث في أنشطته.

وفي المرحلة الأولية، اتخذ الفريق العامل كل القرارات اللازمة لعمله على النحو الملائم، ولا سيما المتعلقة باختصاصاته، وبرنامج عمله المفصل، وقائمة بأدوات الفعل ورد الفعل، أي صندوق الأدوات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بدأ أيضا النظر بشكل مفصل في حالة الأطفال في بلدان معينة تدور فيها صراعات مسلحة، واعتمد استنتاجات عملية فيما يتعلق بحالة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. ويستعد الفريق العامل الآن لاتخاذ قرارات تتعلق ببوروندي وكوت ديفوار، وسيتلقى في المستقبل القريب تقارير من الأمين العام حول سري لانكا والصومال ونيبال.

وقد أحطت علما أيضا بأن تقرير الأمين العام (S/2006/826) يشير إلى عدد من التطورات المشجعة فيما يتعلق بأعمالنا، وعلى سبيل المثال إطلاق سراح الجنود الأطفال من قبل القوات المسلحة لفصيل القوات الجديدة في كوت ديفوار، وذلك في إطار خطة عمل تم التفاوض بشأنها عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتجري أيضا محاكمة توماس لوبانغا أمام المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي أن يحفزنا هذان المؤشران المشجعان على تكثيف جهودنا لتضييق الفجوة بين الإجراءات التي نتخذها هنا وبين النتائج المحددة لهذه الإجراءات في حالات الصراع.

كيف يمكننا أن نضيق هذه الفجوة وأن نعزز فعالية إجراءاتنا؟ أولا، يجب أن نقوم بالتعرف بشكل أفضل على الإجراءات المحددة التي يتخذها مجلس الأمن. وهذا هو أحد أهداف مناقشة اليوم. وعلينا، بعد ذلك، أن نوضح رغبتنا في تشجيع وتقديم الدعم المحدد، مرة أخرى ودائما، للتعاون بين الأمم المتحدة والأطراف التي تستخدم الأطفال من أجل وضع حد لتلك الممارسات. وإن الزيارات الميدانية التي تقوم بها السيدة كوماراسوامي أو ممثلوها يمكن أن تكون بنّاءة في هذا المجال ويجب أن تستمر. ونحن نشجع جميع البلدان

المتضررة من آفة الأطفال الجنود أن تستقبل الممثلة الخاصة للأمين العام. والتعاون هو السبيل ذو الأولوية بالنسبة لنا. ومن وجهة نظر وفد بلدي، ربما يكون ذلك الأمر الأساسي الذي سيمكّننا من القيام على نحو أفضل وأكثر فعالية بالتصدي لكل الحالات الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام.

ولا يمكن لأحد أن يشك في يقظتنا إزاء كل من يغذي حلقة العنف المفرغة. وقد ذكرتنا المنظمات غير الحكومية، التي شاركت في مناقشة صيغة آريا يوم أمس، بأنه من بين ٣٨ جهة مدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام السابقة، بقيت ١٦ جهة مدرجة في كل عام منذ عام ٢٠٠٢، ولم تتابع كلها بالضرورة الحوار المقترح عليها. وبالتالي، يتعين على مجلس الأمن أن يكون مستعدا، وفقا لما نصت عليه قراراته بالتحديد، لأن يستخدم كل مجموعة التدابير المتاحة لمعاقبة كل من يتحدى سلطته من خلال رفض الامتثال لقراراته.

وأخيرا، علينا أن نعمل المزيد بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية. وانعدام المستقبل بالنسبة للأطفال يقوض كل الجهود المبذولة من أجل الوقاية والتسريح. إن إنشاء لجنة بناء السلام وبدء عملها يوفران لنا إمكانيات جديدة في ذلك المجال للتصدي بشكل أفضل، من خلال سلاح إعادة الإدماج، للنزعة التي أشار إليها تقرير الأمين العام، وهي هجرة الجنود الأطفال الذين ليس لهم مستقبل إلى مناطق صراع مجاورة.

وإن مكافحة استخدام الجنود الأطفال، وانتهاك حقوقهم، والإفلات من العقاب لمرتكبي الفظائع، تمثل كفاحا طويل الأمد يتطلب جهودا لا تكلّ. وينبغي لتقرير الأمين العام والتوصيات التي تضمنها أن توجه أعمالنا في هذا المجال، لكي نحقق ما نعتبره هدفا مشتركا ونهائيا، وهو ألا يفلت أي انتهاك في أي صراع من اهتمام المجتمع الدولي، وألا يشعر أي طفل أو فتاة بالتخلي عنهم وبحرمانهم من أي مستقبل سوى مستقبل الحرب.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم بشأن التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826) وأن أشكركم على حضوركم لكي تترأسوا شخصيا هذه الجلسة الهامة. وأتقدم بالشكر أيضا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة فينيمان، وممثل التحالف الدولي لإنقاذ الأطفال، السيد أولينغ أولانغ، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

وتؤيد اليونان بالكامل البيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا فيما بعد نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أتقدم بالملاحظات التالية.

نحن نرى أن التقرير السادس عن الأطفال والصراعات المسلحة يتصدى للمسائل الرئيسية التي يشدد عليها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ويقدم توصيات محددة ومركزة تستحق منا النظر فيها بعناية، وبالتالي دعمها.

ونحن نقدّر بصفة خاصة توفير معلومات محددة عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، بالإضافة إلى الانتهاكات الصارخة الأخرى لحقوق الطفل. وحقيقة أن التقرير يحدد ما يناهز ٤٠ مجموعة مسلحة، في ١٢ منطقة صراع، متورطة في تجنيد وقتل وتشويه واختطاف واغتصاب الأطفال والاعتداء عليهم واستغلالهم جنسيا، تثير القلق العميق. وحقيقة أن هذه الجرائم ترتكب ضد أكثر الفئات ضعفا، كالفتيات والأطفال اللاجئين والمشردين داخليا، تجعل الأمر أشد سوءا ولا يمكن احتماله على الإطلاق.

ومن الأمور المشجعة أن هذه القضية لا تزال على رأس جدول أعمال مجلس الأمن، الذي من خلال اتخاذه ستة قرارات منذ عام ١٩٩٩، أسهم في الإقرار الدولي بالمسؤولية عن حماية حقوق الإنسان للأطفال في الصراعات المسلحة. ونقدّر بصفة خاصة التطورات الهامة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، التي مكّنت المجلس من اعتماد نهج عملي من أجل النهوض بشكل أكثر فعالية بكل القضايا ذات الصلة في هذا المجال.

وقد تمثلت الخطوة الرئيسية الأولى في هذا السياق في إنشاء آلية الرصد والإبلاغ، بدءا بالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأسفرت هذه الآلية، خلال المرحلة الأولى، عن إصدار تقارير قطرية محددة تتضمن معلومات موثقة جيدا وبالتالي يعتد بها. وبطبيعة الحال، فإن تنفيذها الكامل، كما أشار تقرير الأمين العام، يمثل مسألة معقدة. ومع ذلك، فإننا نؤمن بأنها في النهاية ستخدم الغرض من إنشائها بطريقة فعالة. ويشير إلى ذلك بوضوح التقرير الأخير عن استعراض الآلية المستقل.

وكان التطور الثاني الهام هو إنشاء الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، برئاسة فرنسا. إن اليونان مقتنعة بأن الفريق العامل يساعد مجلس الأمن على نحو أفضل في تقييم التقارير عن آلية الرصد والإبلاغ وفي وضع الإجراءات المناسبة لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

وبودي كذلك أن أبرز على الأهمية التي تعلقها اليونان على مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الدول عن اتخاذ كل التدابير اللازمة وذات الصلة. وفضلا عن ذلك، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تكفل المساءلة عن الجرائم الدولية ضد الأطفال.

وهناك قضية هامة أخرى تتمثل في أنه يتعين عمل المزيد لأجل وضع وتنفيذ خطط العمل بغية إنهاء تجنيد الأطفال وكفالة تسريحهم من جانب الأطراف المعنية. وينبغي الثناء على مكتب الممثل الخاص، واليونيسيف، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام للدور الحاسم الذي تم الاضطلاع به في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، فلا بد من إيلاء اهتمام خاص لضمان أن تشمل كل برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمعات توفير الاحتياجات اللازمة للأطفال الذين يعملون مع الجماعات المسلحة، مثل إعادة لم شملهم مع ذويهم وتوفير الدعم الطبي والتعليم والتدريب المهني لهم.

إن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة يتطلب عملا دؤوبا ومجموعة من التدابير التي تتضمن الإرادة والمشاركة الفعالة من الحكومات الوطنية والجماعات المسلحة والمجتمع الدولي. وتستند جميع هذه الجهود إلى قدرتها على إجراء حوارات متواصلة مع جميع أطراف الصراعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، فإن الدور الذي يقوم به مكتب الممثل الخاص للأمين العام واليونيسيف هام جدا.

وأود، في ختام ملاحظاتي، أن أؤكد مرة ثانية أننا جميعا نتحمل المسؤولية عن فقدان أرواح الأبرياء والمعاناة الهائلة التي يتعرض لها الأطفال في الصراعات المسلحة. لذلك، ورغم التحديات والصعوبات القائمة، نحن ملزمون بالعمل على خلق بيئة من الأمان والأمن تمكّن من تنمية أطفال العالم.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين، في البداية، أن يشكركم، السيد الوزير، على مجيئكم إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة. ونود كذلك أن نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن م. فينيمن، المدير التنفيذي لليونيسيف، على إحاطتيهما الإعلاميتين. إضافة إلى ذلك، نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على حضوره شخصيا هذه الجلسة وإدلائه ببيان.

إن الصين تعلق أهمية كبرى على مناقشات المجلس لهذه المسألة. وإننا نعارض تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وغير ذلك من انتهاكات حقوق ومصالح الأطفال في الصراعات المسلحة. ويحدونا الأمل أن يقوم المجلس بدور فريد في مناقشته لهذه المسألة. لقد أوضحت الصين موقفها بالتفصيل في تموز/يوليه من هذا العام، عندما ناقش المجلس هذه المسألة آخر مرة (انظر S/PV.5494). والآن أريد أن ألقي الضوء على النقاط التالية.

أولا، يحتاج المجلس إلى أن يواصل تحمل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن جميع الصراعات المسلحة، حتما، تعرّض الأطفال والمجموعات الأخرى الضعيفة للخطر. وإذا استطاع المجلس أن يمنع أو يقلل عدد الصراعات المسلحة أو أن يجد حلا لها بمعالجة أسبابها الجذرية، فإنه يوفر بذلك أفضل حماية ممكنة للأطفال. ونعتبر هذا النهج أكثر فائدة وفاعلية من أية محاولة لمعالجة الوضع بعد نشوب الصراع. وتدلل الأحداث التي وقعت في العام الماضي على أهمية ذلك. وإن تصاعد التوتر الأخير في جزء من الشرق الأوسط قد أودى مرة أخرى بأرواح العديد من الأطفال، في الوقت الذي بعثت التطورات الإيجابية في عمليات السلام في مناطق أخرى من العالم أملا للأطفال. وهذا إثبات آخر على ضرورة أن يولي مجلس الأمن اهتماما أكبر للصراعات نفسها.

ثانيا، عند النظر في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، لا بد أن يميز المجلس بين الحالات المدرجة في جدول أعماله والحالات غير المدرجة فيه. وإن عمل المجلس يقوم على أساس حالات محددة. وبينما مسألة الأطفال والصراعات المسلحة هي مسألة مواضيعية مدرجة في جدول أعمال المجلس، لكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بعمليات سلام محددة وبالطابع المحدد لصراع بعينه.

إن الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس تختلف في الأساس عن تلك غير المدرجة في جدول أعماله. وفي الحقيقة، ينبغي للمجلس أن يعنى بحماية الأطفال في كلتي الحالتين، لكن عليه أن يتبع نُهج مختلفة في التعامل معهما. وهناك أحكام عن ذلك محددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، إن الكثير من البلدان التي ليست مدرجة في أعمال المجلس لديها شكوك إزاء دوافع وتأثيرات مناقشة المجلس للحالات السائدة فيها. ولذلك، لا بد وأن يقلل المجلس من مخاوفها، وذلك بإشراكها في الحوار والتعاون كي يقنعها بأن الغرض من عمله هو حماية الأطفال.

ثالثا، نحتاج إلى مواصلة تحسين آلية الرصد والإبلاغ عن الأطفال والصراعات المسلحة، وكذلك العمل الذي يقوم به الفريق العامل. ورغم التقدم الذي تم إحرازه منذ أن بدأت الآلية عملها قبل أكثر من سنة، إلا أن التطبيق ما زال في مرحلته الأولى. وبانتهاء الاستعراض المستقل الذي استُكمل مؤخرا، تحتاج الآلية إلى تحسين عن طريق المزيد من الممارسة، وينبغي أن تمتنع عن التحرك بسرعة أو الاستعجال في العمل.

لقد تداول الفريق العامل في حالات الأطفال في العديد من البلدان وقدم توصياته إلى مجلس الأمن. وتأمل الصين أن يواصل الفريق العامل إبداء الروح الاحترافية، وأن

يواصل تقديم التوصيات الفعالة إلى المجلس نتيجة للتعاون والمناقشات البنّاءة مع الحكومات المعنية.

وفضلا عن ذلك، تنصح الصين دائما مجلس الأمن بعدم اللجوء المتكرر إلى فرض الجزاءات أو التهديد بها، ونعتبر الحذر ضروريا بصورة خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الأطفال والصراعات المسلحة. إن كل حالة صراع تختلف عن غيرها، ولا يمكن التعميم في تناولها جميعا بنفس الطريقة. ونحتاج إلى العمل مع البلدان المعنية وتشجيعها ومساندة جهودها في حماية أطفالها. ونأمل أن يؤدي عمل مجلس الأمن حقا إلى تخفيف محنة الأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إليكم، السيد الوزير، وإلى وفد بيرو على إجراء نقاش اليوم. نحن نقدر رئاستكم بصورة شخصية لهذه الجلسة لمناقشة هذه القضية الهامة. وأشكر كذلك السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن م. فينيمن، المدير التنفيذي لليونيسيف، والسيد غبرييل أولنغ أولانغ، الممثل الخاص لإنقاذ الأطفال على إحاطاتهم الإعلامية.

اسمحوا لي أن أبادر بشكر الأمين العام على تقريره (S/2006/826) المقدم إلى المجلس بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، عن تنفيذ هذا القرار وما يتصل به من قرارات أخرى. إن محتوى تقرير الأمين العام يثير اهتمامنا الشديد. فبالرغم من التقدم المحرز في حماية الأطفال، إلا أن وضع الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة لا يزال خطيرا ومثيرا للجزع. فعلى سبيل المثال، أظهر مرة أخرى الصراع الذي وقع في الشرق الأوسط مؤخرا أن الأطفال هم الذين يتحملون الجزء الأكبر من وطأة الصراعات. ومن المحزن أنه في أماكن عديدة من العالم، ما زالت تتواصل حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم بقسوة، وكذلك الانتهاكات الخطيرة لهم.

واليابان تؤيد كل التأييد الإجراءات الموصى بها في التقرير، الذي تهيب الأمم المتحدة فيه على نحو حازم بأطراف الصراع أن تُعد خطط عمل مقيدة بزمن لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم بما يشكل انتهاكا للالتزامات الدولية النافذة.

وترحب اليابان بإنشاء آليات الرصد والإبلاغ في عدة بلدان – بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والصومال والسودان ونيبال وسري لانكا – باعتباره من دلائل تقدم يدعو إلى التفاؤل. ونتطلع إلى أن نتلقّى منها معلومات موضوعية، موثوقة عما يُرتكب من انتهاكات بحق الأطفال، في سبيل الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لهذه الانتهاكات.

ونثني على التقارير التي قدمتها آلية الرصد والإبلاغ الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، إذ قدمت معلومات وجيهة، ذات أهمية حيوية، ستتيح لفريق عمل مجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح، الذي تترأسه فرنسا، أن يعمل على إعداد التوصيات المناسبة لتنفيذها.

ونود أن نلاحظ في نفس الوقت أن من الأمور الهامة إجراء تقييم شامل لآلية الرصد والإبلاغ بالذات، لإدخال التحسينات الممكنة في عملياتها. وفي هذا الصدد، وفَّر الاستعراض المستقل الذي أجري مؤخرا للآلية، والذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، مدخلات مفيدة، ونحن نتطلع إلى عمل تفصيلي في الفريق العامل للنظر في مقترحات عملية ولصياغة اقتراحات تحسن ممارسات آلية الرصد والإبلاغ. وتقدر حكومتي الإسهامات القيمة التي يقدمها الفريق العامل، وخاصة بالنظر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان،

هــذه الإســهامات الــتي تم توجيههــا إلى الأطـراف المعنيــة للعمل بها.

واليابان، إلى جانب غيرها من دول أعضاء وشركاء، هي من الدعاة إلى فكرة الأمن البشري، بغية تعزيز حماية الرجال والنساء والأطفال وتمكينهم، على صعيدي الفرد والمجتمع. وكجزء من جهودنا لتنفيذ هذه الفكرة ميدانيا، أعددنا برامج ومشاريع للمساعدة في عدد من المناطق والبلدان، ولا سيما في آسيا وأفريقيا. ومن الجوانب الهامة لنشاط المساعدة هذا عملية نزع السلاح وتسريح المجندين وإعادة دمجهم. وهناك أكثر من هذا بكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال وما يتصل به من مجالات أخرى، لأن المساعدة في هذه المجالات تمثل عنصرا أساسيا من عناصر حماية الأطفال في الصراع المسلح، فضلا عن الراشدين من الجنود.

وفي هذا التقرير، يناشد الأمين العام الجهات المانحة أن تؤمِّن موارد وأموالا وافية بغرض المساعدة على تأهيل الأطفال في الصراع المسلح وإعادة دمجهم. وحكومتي، إذ تُبقي نصب العين مفهوم الأمن البشري، قدمت الدعم لتأهيل الأطفال الذين كانوا جنودا في السابق، في منطقة البحيرات الكبرى مثلا، وذلك عن طريق وكالات الأمم المتحدة المعنية.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد من جديد أن مسألة الأطفال والصراع المسلح ينبغي أن تكون من أولويات المجتمع الدولي، وأن من الأهمية بمكان خاص إدراج هذه المسألة في التيار الرئيسي لكل السياسات والبرامج التي ترسمها منظومة الأمم المتحدة. وتلتزم اليابان كل التزام بالعمل على مسألة الأطفال والصراع المسلح، وستواصل تعاونها الوثيق مع غيرها من الدول الأعضاء ومع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية علاوة على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): استهل كلامي بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة حول الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وأود أيضا أن أعبر عن شكرنا للأمين العام وللممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة، وللمديرة التنفيذية لليونيسيف، وللسيد أولنغ أولانغ، ممثل منظمة إنقاذ الأطفال، على بياناتهم وعلى تفانيهم في قضية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تأييد الدانمرك للبيان الذي سيدلي به في فترة لاحقة ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن قراءة تقرير الأمين العام (S/2006/826) هي كذلك مدعاة قلق بالغ، ونحن نؤيد كل التأييد التوصيات الواردة فيه. وفيما نحن نتكلم هنا، يُكره آلاف الأطفال على التجنّد للاشتراك في قتل الأبرياء، أو هم الذين يقتلون. ويُغتصب الأطفال أو يتعرضون لأنواع أخرى من العنف الجنسي الخطير. ولا تزال الأماكن التي ينبغي أن يشعر أطفالنا فيها بالأمان، كالمدارس والمستشفيات، أهدافا لاعتداءات مسلحة متعمدة وأعمال وحشية مقصودة.

ويبين التقرير بوضوح لماذا أدرجت مسألة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونظرا لعدم وجود تدخل دولي مباشر وحازم لحل هذه المشكلة المتعددة الجوانب، ستبقى السيادة للوحشية ولانعدام القصاص.

وهذا الاستنتاج لا يفاجئ كثيرين منا. ففي جميع الصراعات المسلحة، يكون الأطفال أضعف الفئات وأول فئة تتعرض للعنف، وإساءة معاملتها ولما يخلفه انهيار المجتمع العام من آثار سلبية. غير أن المسألة الأساسية هي ما إذا

كنا، نحن المجتمع الدولي، نكتفي بهز اكتافنا لا مبالاة إزاء الطابع الحتمي لهذه الانتهاكات وندير ظهورنا للأطفال المعوزين، أو نقر بمسؤوليتنا عن حماية هؤلاء الأطفال.

ويجب أن يستفيد العمل الحاسم لتحسين أوضاع الأطفال في الصراع المسلح من كل الأدوات ذات الصلة، التي هي في متناولنا. ولا يمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة إلا باتباع نهج شامل لتدابير قانونية وسياسية واجتماعية – اقتصادية. ولا بد لنا من اتخاذ إجراءات بحق الحكومات وغيرها من الأطراف التي تجند الأطفال، أو تجبرهم على أن يصبحوا مقاتلين مسلحين. لكننا بحاجة أيضا إلى أن نكون مدركين للترابط الوثيق بين الأمن والتنمية، وإلى معالجة الأسباب الأصلية للصراعات، واعين بما لها من آثار في الأطفال. ويجب أن نوفر للأطفال المتضررين بالصراع المسلح بدائل حقيقية من الحرب.

ومن الواضح لنا أن المجلس اتخذ، في العامين الماضيين، قرارا حازما بالمشاركة الفاعلة في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي جهد يرمي إلى التعاون ويحظى بكل تقدير بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، جرى إنشاء آلية الرصد والإبلاغ الخاصة بالأطفال في عدد من حالات الصراع. ونحن نؤيد هذه التدابير كل التأييد ونرحب بها، فهي خطوات لا غنى عنها في هذا المسار. غير أننا، فيما نعمل على تدعيم نهجنا وتحسينه في سبيل وضع حد للانتهاكات بحق الأطفال، يتضح لنا بديهة أنه لا بد من اتخاذ مزيد من الخطوات في المستقبل المنظور لاستكمال الإطار القائم لحماية الأطفال.

ويجب أن يكون نطاق آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل كليهما – على النحو المرتقب في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) – مواضيعيا فعلا بطابعه وأن يشمل كل الحالات موضع الاهتمام، وخاصة الحالات المحددة في مرفقي التقرير السنوي للأمين العام.

وإلى ذلك، يجب أن يضاعف مجلس الأمن، بالتعاون مع الأمين العام، جهوده الرامية إلى مباشرة الحوار مع جميع أطراف الصراعات المسلحة، التي لا تزال تنتهك حقوق الأطفال، بما يضمن وضع حد لهذه الممارسات. وينبغي أن يكون هناك محور تركيز خاص للعمل، هو إعداد خطط عمل غير نظرية، محددة الإطار الزمني، لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

وأخيرا، يجب أن يؤكد مجلس الأمن من جديد استعداده لاستخدام كل الأدوات المتاحة له، ويجب ألا يتهرب خجلا، إن كانت خطورة الحالة تستدعي اتخاذ تدابير أصعب، كالعقوبات وإحالة المنتهكين إلى محاكم دولية أو تحديد ولايات أقوى لإنفاذ حفظ السلام لحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمن يُسمَّى بالمنتهكين المتمادين الـ ١٦، الذين وردت أسماؤهم في كل من التقارير السنوية للأمين العام التي تتضمن قوائم بالأطراف التي تستخدم الأطفال جنودا.

ومع مضيّنا قُدما، سنواجه بلا شك مرارا وتكرارا الحجج القائلة إنه، إما ليس من المناسب لمجلس الأمن أن يصب اهتمامه على حقوق الأطفال، التي ينبغي أن تعالجها هيئات الأمم المتحدة الأخرى، أو أن على مجلس الأمن ألا يعالج معاناة الأطفال في حالات غير مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وفي كلتا الحالتين، من المؤكد أن الانتقاد جانبه الصواب. فاستمرار تجنيد الأطفال والانتهاك والإساءة الفظيعين اللذين ترتكبهما أطراف الصراعات المسلحة ضد الأطفال يقعان في صميم الجهود التي نبذلها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ويتعين القيام بقدر أكبر كثيراً من العمل بشأن هذه المسألة، ولكننا ابتدأنا بداية تبشر بالخير. ومن المهم جداً الآن أن نفي بوعودنا للأطفال الذين يحاصرهم الصراع. وسنواصل بذل جهودنا للتأكد من حدوث ذلك.

السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكرك يا سيادة الرئيس على عقد هذه الجلسة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة كومارا سوامي، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) آن فينامين وممثل المنظمات غير الحكومية على بياناهم التي أدلوا بها هذا الصباح وعلى التقرير المقدم عن الأطفال والصراعات المسلحة.

ومن المهم أن تُبقي الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحكوماتنا مسألة الأطفال والصراعات المسلحة قيد تركيزنا، لا سيما في ضوء التقديرات المقلقة التي تشير إلى أن نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يشاركون الآن في أكثر من ٣٠ صراعاً في جميع أنحاء العالم.

ويصف تقرير الأمين العام الظروف البالغة السوء التي يستمر فيها استخدام الجنود الأطفال، ويبرز القضايا الراهنة المثيرة للقلق، وهي: الضحايا من الأطفال في الشرق الأوسط ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييداً كاملاً الطلب من جميع الأطراف المدرجة في مرفق التقرير وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين. ونعتقد أن محنة الجنود الأطفال الراهنة صعبة بشكل خاص في بورما والسودان وفي أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا، التي يعمل فيها جيش الرب للمقاومة.

ووفقاً لبعض التقارير، يُعتقد أن أكبر عدد من الجنود الأطفال في العالم موجود في بورما. وقد وثَّقت هيئة رصد حقوق الإنسان تجنيد جيش بورما الوطني قسراً على نطاق واسع صبية يبلغون ١١ عاماً من العمر. وقد اعترف نظام بورما العسكري بتجنيد الأطفال، وادعى أنه اتخذ إجراءات ضد خمسة مسؤولين متورطين في تجنيد الأطفال قسراً منذ عام ٢٠٠٣، وأنه أنشأ لجنة لمنع تجنيد الأطفال.

إلا أنه لا يزال يظهر دليل على أن ممارسة تجنيد الأطفال لم تتوقف. وقد جاء في تقرير أصدره في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ معهد ثقافة حقوق الإنسان البورمي، الذي يوجد مقره في تايلند، أنه لم يطرأ تغيير يذكر على تعيين الجنود الأطفال في بورما قسراً، وأن النظام لم يفعل شيئاً لحماية الأطفال من التجنيد العسكري. ويقدر ائتلاف وقف استخدام الجنود الأطفال أن ٢٠ في المائة من الجيش البورمي وقوات المتمردين الإثنية - أي نحو ٩٠ ٠٠٠ شخص - تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. ويُستخدم الجنود الأطفال أيضاً في الجيوش الإثنية. ونشجع جيران بورما على توفير الحماية لأي جنود أطفال يفرون من الجيش الوطني أو الجيوش الإثنية ويسمحون لمنظمات الإغاثة الدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف، توفير مساعدة إنسانية لهم لإعادة توطينهم وإدماجهم في المجتمع. وتستخدم قوات حكومة بورما العسكرية اغتصاب النساء والفتيات بصورة منهجية، لا سيما المنتميات لمجموعات شان وكارن وكاريني وغيرها من الأقليات الإثنية، كأداة للصراع المسلح.

وتشجع الولايات المتحدة الأعضاء والأحزاب والدول والمنظمات الدولية على توفير كل حماية مناسبة وكل مساعدة مناسبة لضحايا هذه الأعمال الفظيعة.

وفي السودان، تستمر القوات الحكومية ومختلف الجماعات المسلحة في تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في الصراع المسلح. وفي مخيمات المشردين داخلياً في دارفور وفي

مخيمات اللاجئين في تشاد المجاورة، شهدنا التجنيد المأساوي للشباب والصبيان من قبل مختلف أطراف الصراع في دارفور. وفي دارفور أيضاً، يستمر استخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب ضد الشابات والفتيات. ويتحتم على حكومة السودان، وهي طرف في اتفاقية حقوق الطفل وفي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، أن تتحمل مسؤولية مشكلة تجنيد واستخدام الجنود الأطفال الواسعة النطاق، وأن تتخذ إجراءات فورية لوقف هذه الممارسات.

وتسعى المفاوضات الحالية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة إلى وضع نهاية للصراع الذي استمر ٢٠ عاماً، وأسفر عن تشريد مليوني شخص داخلياً واختطاف نحو ٠٠٠ ٢٥ طفل من قبل جيش الرب للمقاومة. وكثيراً ما يُرغم الأطفال الذين يختطفهم جيش الرب للمقاومة على المشاركة في أعمال عنيفة للغاية، بما فيها الضرب أو التعذيب حتى الموت، ضد زملائهم الأطفال الأسرى الذين يحاولون الهرب. وتقدم فتيات تبلغ ١٢ عاماً من العمر للقادة "كزوجات". وقد تمكن بعض الأطفال المخطوفين من الهرب، بينما مات آخرون من المرض أو سوء المعاملة أو من جراح أصيبوا بها في القتال. ومع أن اختطاف الأطفال انخفض نتيجة لانخفاض نشاط جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا، فإن العديد من المختطفين لا يزالون تحت سيطرة جيش الرب للمقاومة.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب العاملين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي مشكلة أشير إليها أيضاً في تقرير الأمين العام. ويجب أن نضاعف الجهود لتوعية اللاجئين والمشردين داخلياً بحقوقهم للإصرار على أن تلتزم جميع المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية بمدونة قواعد سلوك موحدة، وأن يكونوا يقظين في رصد عناصر المخاطرة ليتسنى إنهاء استغلال الأشخاص الضعفاء، الذي لا يزال يحدث أثناء الصراع وبعده. ويجب أن تزيد الأمم المتحدة أيضاً جهودها للتحقيق في أعمال الاستغلال والاعتداء التي ترتكبها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن تعاقب مرتكبي هذه الأعمال.

وتدعم الولايات المتحدة دعماً كاملاً التدابير التالية: الرصد النشط للحكومات والجماعات المسلحة التي وردت أسماؤها في تقرير الأمين العام؛ وإجراء حوار مباشر مع الحكومات والجماعات المسلحة المعنية بغية إعداد خطة عمل للقضاء على استخدام الجنود الأطفال؛ والاستمرار في بذل الجهود التي تهدف إلى وقف الاستغلال الجنسي للأطفال المعرضين لهذا النوع من الاستغلال ووقف الاعتداء الجنسي عليهم.

وقد أسهمت الولايات المتحدة بموارد كبيرة جداً في البرامج التي تهدف إلى منع تجنيد الأطفال ومساعدة إعادة إدماج المحاربين الأطفال المسرحين في المجتمع. ومنذ عام ٢٠٠١، قدمت الولايات المتحدة ما يزيد على ٣٤ مليون دولار أمريكي لمنع تجنيد المحاربين الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام، ونستعرض بحرص توصياته المحددة. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن هذا الموضوع الهام.

السيد النصر (قطر): بداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة، وعلى العمل الرائع الذي يقوم به وفدكم في رئاسة المجلس لهذا الشهر.

إنه لمن دواعي سروري أن أعبر عن تقديرنا لحكومة فرنسا وللسفير جان مارك دلا سابليير، الذي يلتزم بهذا الموضوع التزاما راسخا ويستحق الثناء. ولقد أضفى على مناقشات الفريق العامل طاقة وحيوية.

وكذلك أعبر عن تقديري للسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على جهودها المتميزة، فقد أخذ مكتبها المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على عاتقه مهام مختلفة. وأود أيضا أن أشكر السيدة آن، المديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيد أولانغ على الجهود التي يبذلانها في هذا الخصوص.

وقد أصبح موضوع الأطفال والصراعات المسلحة الآن على شاشة رادار مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام، بالإضافة إلى جداول أعمال اليونيسيف ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. إن هذا التركيز العالمي أمر مشجع، وقد تم اتخاذ خطوات عملية. وإننا ندرك إدراكا دقيقا أن مدى وعمق هذا الموضوع الهام غير مسبوق.

لقد زدنا مستوى كشف الجناة للملأ. وتوجد الآن قائمة محددة وخطط عمل محددة زمنيا لإنهاء تجنيد الأطفال وتسريحهم، ووضعنا تشريعات وطنية لتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا. وقُدمت مبادرات بشأن احتجاز الأطفال والاتجار بهم، وأصبحت حالات الاغتصاب أو غيره من حالات العنف الجنسي الشديد، خصوصا ضد الفتيات، محط اهتمام رئيسي.

هذه كلها إنجازات تستحق الترحيب. وفي هذا الصدد، يجب أن نثني على اليونيسيف والممثلة الخاصة للمثابرة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

إننا نشعر بالارتياح إزاء كل هذه النتائج، ولكننا لسنا راضين عنها تماما. فأنا واثق بأننا جميعا نشترك في الرأي بأنه لا بد من فعل المزيد. إذ ما زال آلاف الأطفال في بلدان عديدة ضحايا لاعتداءات تفوق الوصف، ومعاناة بغيضة وانتهاكات بشعة. وإننا مدينون لهم بمستقبل أفضل.

إن المعاناة الشديدة التي يعانيها كثير من أطفال العالم تقتضي أن نتخطى مسألة الأطفال المجندين وأن نعالج الانتهاكات الشنيعة التي يتعرض لها الأطفال من مختلف الفئات وفي مختلف الأوضاع.

وفي هذا الصدد، تتبادر إلى الذهن محنة الأطفال في الشرق الأوسط، وخصوصا في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان. وتحديدا بسبب اختلاف الشروط الخاصة بهم عن الآخرين.

وقد كانت الخطة الاستراتيجية لمكتب الممثلة الخاصة، وخاصة النهج القائم على الحقوق إزاء المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، أمرا مشجعا لدولة قطر. كما أننا نحيي مختلف إجراءات الرصد وتقديم التقارير والامتثال. إلا أننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه في موازاة تلك الإجراءات، من الجوهري اتباع نهج متكامل يتألف من برامج اجتماعية واقتصادية حيوية. إن إعادة إدماج فئات الأطفال المعرضين للخطر يستوجب الاهتمام الجاد بإيجاد فرص العمل، والتدريب على المهارات، والحصول على التعليم، والرعاية الصحية، إلخ.

وهناك حاجة إلى علاقة تتسم بتعاون أوثق مع لجنة بناء السلام، خصوصا فيما يتعلق بالتصدي لاحتياجات الأطفال من حيث الحماية والتسريح وإعادة الإدماج في إطار مجمل عمليات بناء السلام وحفظ السلام. ونحتاج أيضا إلى تقييم وتطوير وتوسيع شراكة أقوى مع المنظمات العالمية والإقليمية ذات الصلة.

السيد مَتولَي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وعلى انخراطه الشخصي في هذه المسألة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة البيروانية على تنظيمها هذه المناقشة عن تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا عن الأطفال والصراعات المسلحة

(S/2006/826). وتعرب سلوفاكيا عن امتنانها أيضا للسيدة راضيكه كومرسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة، وكذلك للسيدة آن فنيمن، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على جهودهما التي لا تكل من أجل الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في كل أرجاء العالم، وعلى مشاركتهما في اجتماعنا اليوم.

تعلن سلوفاكيا عن تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وسيقتصر بياني على بضع ملاحظات إضافية.

سلوفاكيا تؤيد التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن عن الأطفال والصراعات المسلحة، لا سيما القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي اعتمد قبل عام وشكل معلما هاما على درب حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

نرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، فضلا عن التوصيات التي يحتويها. وإن التقرير يبرز التقدم المحرز ويشير إلى الحالات الجديدة التي برزت منذ تقرير عام ٢٠٠٥.

الاجتماع الذي عقد بصيغة أريا يوم أمس مع ممثلي كل من الائتلاف المعني بوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، والتحالف الدولي لإنقاذ الأطفال ومنظمة ''قائمة رصد الأطفال والصراعات المسلحة''، والذي نظمته بعثة فرنسا الدائمة، أعطانا فرصة ممتازة أخرى للاستماع إلى معلومات إضافية وتوصيات قيمة كثيرة من المنظمات غير الحكومية المنهمكة بالعمل على خط الجبهة. وإننا نقدر كثيرا العمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية. ونؤيد تأييدا تاما فكرة إقامة علاقة وثيقة بين فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة والمنظمات غير الحكومية.

وترحب سلوفاكيا بالتقرير المرفوع عن التقدم المحرز في تنفيذ آليات الرصد والإبلاغ، وتطوير وتنفيذ خطط العمل، والمعلومات الخاصة بأنشطة مستشاري حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فآلاف الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، والمتضررين بالصراعات المسلحة، استفادوا من شتى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودبروا أمورهم وعادوا إلى مجتمعاتهم المحلية ومدارسهم. وقد تيسر ذلك التقدم بفضل النهج الفعال العملي للممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة ومنظمة اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الهامة الأخرى في الميدان.

ومن سوء الحظ أنه، حتى في ظل كل هذا الاهتمام المولى لحقوق الأطفال، ما زلنا نشهد قتل وبتر أطراف الأطفال والاغتصابات وأعمال الاستغلال الجنسي الأخرى، والاختطافات ومنع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الأطفال وتجنيد الأطفال واستخدامهم وانتهاكات حقوق الأطفال الصارخة الأخرى في كثير من الحالات الموصوفة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، برزت حالات صراع جديدة تقتضي بذل جهود كثيرة للحيلولة دون أن يقع الأطفال ضحايا، وللتقليل إلى الحد الأدنى من انتهاكات حقوق الإنسان.

ورغم الاتصالات المحسنة والتعاون بين حكومات البلدان في حالات الصراع، ما زال موظفو الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية يواجهون في حالات كثيرة مصاعب في تأمين الوصول غير المعاق. وفيما يتعلق بأي أنشطة وطنية تضطلع بها البلدان في حالات مثيرة للقلق، ثمة شرط مسبق بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة – وعلى وجه التحديد مع فرق العمل المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وأفرقة الرصد والإبلاغ على مستوى البلد التابعة لفرقة العمل، وبعثات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية – فضلا عن المنظمات الإقليمية والمنظمات غير

الحكومية، بغية تحقيق التقدم صوب إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة.

الإفلات من العقاب عن الجرائم ضد الأطفال مرفوض؛ وتتحمل السلطات القضائية الوطنية المسؤولية الأولى عن تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. ولكن في حالات الصراعات المسلحة التي لا تتوفر لدى السلطات القضائية الوطنية قدرة كاملة على مكافحة الجرائم ضد الأطفال، فإن سلوفاكيا تتبنى القرار بمواصلة انخراط المحكمة الجنائية الدولية بهمة في هذا المجال.

يتضمن المرفقان بآخر تقرير للأمين العام قائمتين طويلتين بأطراف في الصراع – في معظمها نفس الأطراف المذكورة في التقارير السنوية السابقة – ازدرت بصورة سافرة بنداءات المجتمع الدولي وواصلت تجنيد الأطفال. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن إقرار المجتمع الدولي جزاءات فعالة محددة الهدف في بعض الحالات ضد الأطراف في الصراعات المسلحة التي تواصل استخدام الأطفال كمحاربين أو ترتكب جرائم أخرى ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، يمكن أن يفضي إلى تغيير في سلوك المنتهكين سيئ الصيت.

ختاما، أود أن أعرب عن قلقنا الشديد إزاء المعلومات عن الانخراط المحتمل لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في الاستغلال الجنسي للأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية للأطفال من قبل أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة يظل مسألة حاسمة الأهمية في مساعي الأمم المتحدة لحماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. ونؤيد تأييدا تاما سياسة عدم التسامح المطلق بالنسبة إلى الجرائم التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة. لذلك يحدونا الأمل بأن التحقيقات في الادعاءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستجرى حسب الأصول وأن المذنبين لن يفلتوا من العقاب.

ونعتقد أن التدريب المناسب لقوات حفظ السلام يترك بوضوح تأثيرا ايجابيا على سلوك القوات وتصرفاتهم الفعلية، عندما يضطلعون بواجباتهم. وهذه المسألة ينبغي تناولها بصورة مناسبة عند تطبيق خطط إصلاح القطاع الأمني.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أرحب بوزير خارجية بيرو. إننا نتشرف بترؤسه مناقشة اليوم، التي يكتسي موضوعها أهمية عظيمة لبلدنا.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة (S/2006/826). ونحن نؤيد توصياته. كما نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على عرضيهما، وعلى ما اضطلعتا به من دور أساسي بشأن هذا الموضوع. ونود أيضا أن نشكر السيد غابرييل أولنغ أولانغ، ممثل منظمة إنقاذ الطفولة، على العمل القيّم الذي تقوم به منظمته.

لقد أتاح في العام الماضي اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لمجلس الأمن مجموعة من الأدوات المجدية للمضي قدما في تنفيذ تدابير ملموسة لتحسين حالة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. واليوم، وبينما نطّلع على تقرير الأمين العام عن واقع الحالة التي يعيشها أولئك الأطفال، لا يسعنا سوى أن نعرب عن القلق إزاء العراقيل التي تعترض سبيل حل هذه المشكلة الخطيرة. فلا يزال العديد من الأطفال يُجندون كمحاربين في منظمات أو كأطراف في حالات الصراع المسلح الموجودة قيد نظر مجلس الأمن، من قبيل بوروندي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، والصومال، وأجزاء من السودان. وما زال الفتيان والفتيات ضحايا للعنف الجنسي، كما هو

الحال في شمال أوغندا، والعديد منهم قُتل جراء قصف السكان المدنيين، والمدارس، والمستشفيات في لبنان والأراضي الفلسطينية. ويتم اختطاف آخرين لأغراض مختلفة، ومن المحزن أن العديد من الأطفال الآخرين سيلقون حتفهم بسبب الأجهزة غير المنفجرة.

ويجب علينا أن نسلّم بضرورة تعزيز النظام الحالي بتزويده بالوسائل المناسبة لزيادة فعاليته، وأن نضاعف التزامنا السياسي لإيجاد علاج للضحايا ووضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب. وفي الوقت ذاته، ندرك أننا في المراحل المبكرة من عملية طويلة ومعقدة تسير ببطء، وتسعى إلى إشراك جميع الأطراف المعنية.

ولدى قراءتنا لتقرير الأمين العام في ضوء القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يمكن أن نحدد عددا من العناصر التي نرى أنها تتطلب زيادة تركيز اهتمامنا عليها.

أولا، يمكن تحسين آلية الرصد والإبلاغ. ولذلك الغرض، نعتبر أنه يجب على الفريق العامل تخصيص جلسة لإجراء دراسة شاملة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أجرى الاستعراض المستقل للآلية، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ونعتقد أيضا أن الوقت قد حان كي يبحث أعضاء مجلس الأمن إمكانية توسيع نطاق الآلية لكفالة المساواة في تناول جميع حالات الصراع التي يكون فيها الأطفال ضحايا للانتهاكات وأوجه سوء المعاملة. ونرى أيضا أن جميع الانتهاكات تتساوى في جسامتها وأن الآلية يجب أن تولي الأولوية ذاتها لها جميعا.

ثانيا، على الدول وأطراف الصراع المعنية أن تشارك بصورة أكبر في عمليات الحوار مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تنخرط، نتيجة لذلك الزخم، في عملية وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها، مثلما يقتضي القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

ثالثا، لا بد من كفالة تدفق الموارد، على نحو متواصل ويمكن التنبؤ به، بغية تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ وخطط العمل الوطنية على حد سواء. ومن اللازم ترجمة الإرادة السياسية إلى قدر كبير من الموارد، وزيادة المساءلة عن تلك الموارد.

رابعا، نعتبر أن مسألة الموارد ترتبط ارتباطا وثيقا بتدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ الآلية، على الصعيد المحلي وعلى مستوى وكالات الأمم المتحدة ذات الاختصاص في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، نرى أن تدفق الموارد بقدر مناسب سيمكّن من مواصلة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية، وتنفيذ برامج جديدة في المجالات التي لم توضع فيها بعد. ومن الضروري على نحو خاص التركيز على مرحلة إعادة التأهيل، وإعادة إدماج الأطفال في أسرهم ومجتمعاتهم، وبالتالي، كفالة إحساسهم بروح الانتماء. ومن الضروري أيضا مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات في تلك العملية.

خامسا، لا بد من التفاعل مع المجتمع المدني. ونشكر فرنسا على تنظيمها لاجتماع بصيغة آريا، بمشاركة أعضاء من المجتمع المدني يعملون في ما يتصل بحالة الأطفال في الصراعات المسلحة، في المقر وعلى الصعيد الميداني. وبعدما استمعنا إلى ممثلي تلك المنظمات، فإننا نؤمن بضرورة تعزيز التفاعل معها على الصعيدين معا.

سادسا، على الرغم من أن آلية الرصد والإبلاغ تركز على جمع البيانات الموثوقة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم وغيرهما من أوجه سوء معاملة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، علينا ألا نتجاهل أن هدف العملية في آخر المطاف يجب أن يكون تحديد هوية المسؤولين عن تلك الانتهاكات، من قبيل تشارلز تايلور، بغية اتخاذ الخطوات اللازمة ضدهم، وبالتالي، إنهاء مناخ

الإفلات من العقاب الذي يسمح بمواصلة ارتكاب فظاعات من هذا القبيل. وفي ذلك السياق، أجدد التأكيد على ضرورة دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية.

سابعا، علينا ألا ننسى أن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة ترتبط بمواضيع أخرى، من قبيل ضرورة تحقيق المساواة الجنسانية، وتمكين النساء والفتيات، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحماية المدنيين في الصراعات، وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتضررة من الصراعات.

ثامنا، نؤمن بأنه، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، من الممكن إحالة المعلومات التي تم جمعها بفضل تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، ليس على مجلس الأمن فحسب، بل أيضا على الجمعية العامة، وغيرها من أجهزة المنظومة ذات الاختصاص بشأن تلك المسائل، من قبيل مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ولجان الجزاءات. ومن المهم التشديد على أن يعمل فريق خبراء مجلس الأمن لتحقيق ذلك الهدف.

وقد عقد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المنشأ عملا بالقرار١٦١٢ (٢٠٠٥) اجتماعا للنظر في حالات قطرية محددة، واعتمد توصيات بشأن الحالات الأولى قيد النظر. ومكّنت طريقة العمل هذه من تحسين التفاعل مع مكتب الممثل الخاص، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبلدان المتضررة، والتعرف بشكل أفضل على الحالات قيد النظر، والأهم من كل ذلك، تحسين استمرارية نظر المجلس في حالة الأطفال والصراعات المسلحة. والفريق العامل على وعي تام بأنه لا يوجد حل وحيد لهذه المسألة، وأنه يجب مراعاة خصوصيات كل حالة قبل صياغة توصيات ملموسة.

إن الأرجنتين لا تؤيد سياسة توجيه التهم عن طريق تسمية الأشياء بأسمائها والعمل على افتضاح أمرها، غير أننا نعتبر أن خطورة الحالة تستحق اتخاذ خطوات لوقف سوء سلوك بعض الأطراف والمنظمات المتصارعة التي ترتكب منذ زمن بعيد انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ومن هذا المنظور، نؤمن بأن إدراج الأطراف المسؤولة عن تلك الانتهاكات في تقرير الأمين العام يتسم بالفعالية، ونأمل أن يمضي الفريق العامل في نظره في التوصية بفرض جزاءات على تلك الأطراف، عندما يثبت بشكل مؤكد أن انتهاكات من ذلك القبيل قد ارتكبت ضد الأطفال في الصراع. وليس بوسعنا أن نظل غير مكترثين بينما لا يزال الأطفال عرضة للانتهاكات الجسيمة.

وهناك موضوع آخر مثير للقلق هو حرمان الأطفال من المساعدات الإنسانية. فعدم القدرة على الوصول إلى المناطق المتضررة، وانعدام الأمن الذي يواجهه موظفو الأمم المتحدة في مناسبات عديدة، ينعكسان سلبا على إمكانية الحصول على المعلومات حول ممارسات تجنيد الأطفال وغيرها من الانتهاكات المرتكبة ضدهم. فندعو جميع أطراف الصراعات إلى السماح بتأمين الوصول للموظفين المكلفين بتقديم المساعدة الإنسانية والحماية للأطفال.

وأخيرا، يود وفدي أن يعيد التأكيد على قلقه لأن موضوعا بهذا الحجم لا ينبغي حصره في عمل مجلس الأمن. بل يجب أن يأخذ بُعدا أوسع بالإشراك المتنامي للدول الأعضاء في الجمعية العامة. وبهذا المعنى، نحث جميع أعضاء الجمعية العامة على الترحيب بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والالتزام بالتعاون على تنفيذه.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن حضوركم الشخصي هنا بصفتكم وزير خارجية بيرو لترؤس المناقشة في مجلس الأمن دليل على الأهمية التي يوليها بلدكم للموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم، وبعبارة

أخرى، الأطفال والصراعات المسلحة. ولا يسعنا إلا أن نشكركم على مجيئكم.

في مهلة قصيرة بلغت ثلاثة أشهر، يعقد مجلس الأمن مناقشته الثانية حول هذه المسألة المثيرة للقلق العميق. وهذا ما يثبت مدى اهتمام هذه الهيئة بوضع الأطفال المتضررين بالصراعات في العالم أجمع. وإنني أغتنم هذه الفرصة للترحيب، قبل كل شيء، بالتقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826)، وللإعراب عن تقديرنا للنتائج الواضحة التي أثمرتها الجهود المبذولة من الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي. إننا ممتنون لها على إحاطتها الإعلامية النيّرة للمجلس بشأن وضع الأطفال، ليس في البلدان المشاركة في جدول أعمال المجلس فحسب، وإنما في أوضاع أخرى مثيرة للقلق أيضا.

ولا يسعني إلا أن أذكر الدور البالغ الأهمية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الوكالة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، التي قامت دائما بدورها في مساعدة الأطفال. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر العميق للسيدة آن م. فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف. كما لا يفوتني أن أحيي المنظمات غير الحكومية على جهودها الدؤوبة في الميدان لحماية الأطفال، حسبما ذكر اليوم السيد غبريال أولينغ أولانغ، ممثل منظمة إنقاذ الأطفال.

إن وفدي قرأ تقرير الأمين العام بكل اهتمام. وبما أن بلدي جرّب الحروب الأهلية المتكررة، فإنه يفهم الأفق الكامل لتبعات الصراعات المسلحة على الفئة الضعيفة من الأطفال، الذين يعتبر حقهم في الحماية مطلبا قانونيا عالميا، شأن حقهم الطبيعي في الحياة وما يستلزمه ذلك الحق من رعاية.

ويلاحظ وفدي بارتياح أنه في سياق تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يجري استحداث آليات الرصد والإبلاغ في عدد متزايد من البلدان. وقد أمكن ذلك بفضل التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. والتقدم المنجز في المرحلة الأولى من تنفيذ هذه الآلية في الحالات السبع ذات الأولوية، وهي بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، والصومال، والسودان، ونيبال، وسري لانكا، لهو تقدم مشجع على الرغم من الانتشار الكثيف لحالات الصراع، التي زادت في أفريقيا من إمكانية الاستغلال الذي يطال الأطفال.

وفي ذلك الصدد، اعتمدت قارتنا عام ١٩٩٠ الميثاق الأفريقي المعني بحقوق الطفل الأفريقي ورفاهه، كموقف مشترك في وقت انعقد مؤتمر القمة حول الأطفال هنا في نيويورك، وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل (قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥).

والتقييم الدوري للتطورات في هذه الحالات، والتوسع التدريجي للآلية إلى أوضاع أخرى باتا ضروريين. ويجب التغلب على المصاعب التي يواجهها تنفيذ هذه المبادرة. وإنني أشير هنا، بين أمور أخرى، إلى المصاعب المتصلة بتنقل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى؛ والتوزيع الواضح للمهام بين الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين؛ وفهم دور خبراء حماية الأطفال في إطار هيكليات الأمم المتحدة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التدخل البعيدة المدى من أجل الأطفال المتضررين بالصراعات.

وهذه الآليات هي الحلقة الأولى في سلسلة ونقطة البداية في عملية، ينبغي أن يكون هدفها صياغة وتنفيذ خطط عمل محددة زمنيا لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم أو وضع حد لذلك، فضلا عن الانتهاكات الأخرى ضد الأطفال في حالات الصراعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع.

ويلاحظ وفدي هنا أنه، على الرغم من التقدم الذي حققته دول معينة ألزمت نفسها باتخاذ تدابير محددة لتنفيذ خطط عمل وطنية، تبقى هناك حاجة إلى القيام بعمل كثير. لكنه يمكننا الترحيب بحالات معيّنة، كحالة كوت ديفوار، حيث نشهد مثالا فعليا على أطفال يجري تسليمهم إلى اليونيسيف حالما يتم تسريحهم، وعلى منع التجنيد في مجموعات القوى المسلحة.

لذا، فإننا نشجع بقية الحكومات على ألا تبقى في حدود مجرد الالتزامات، بل أن تكفل تنفيذ تلك الالتزامات دون إبطاء، وذلك باعتماد تدابير محددة لمنع تجنيد الأطفال أو وضع حد له، والنظر في تنفيذ جزاءات ضد المتمردين المرتكبين لهذه الممارسات الإجرامية إذا دعت الضرورة.

والأمر نفسه ينطبق على الاستغلال والتحرش الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المؤسف أن مثل هذه الأعمال لا تزال تظهر للعيان على الرغم من جميع الجهود المبذولة. ووفدي يعيد تأكيد التزامه بسياسة عدم التسامح مطلقا حيال هذه الأعمال، وهي السياسة التي أطلقها الأمين العام في تقريره عقب مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

وبالالتفات إلى الخبرة المكتسبة في مجال حماية الأطفال، يمكننا الآن إدراك أهمية دور خبراء حماية الأطفال في مجالين رئيسيين: جمع البيانات بهدف رصد المعلومات وإبلاغها؛ وضمان وجود الوعي لمسائل حماية الأطفال بين بعثات حفظ السلام، من خلال برامج التدريب. لكن هناك حاجة إلى تحسينات تكفل الفعالية لجهود خبراء حماية الأطفال وتعزز الأثر العام لأنشطتهم.

ولا يزال بلدي مخلصا لمفهوم المسؤولية عن الحماية، الذي كرسه مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وإننا نؤيد توصيات الأمين العام، حين يقترح، مثلا، أن يولي مجلس الأمن عناية واهتماما متكافئين للأطفال المتضررين بصراعات مسلحة في جميع الحالات المثيرة للقلق، بالإضافة إلى مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأن يولي الاهتمام نفسه لأنواع أخرى من الانتهاكات الخطيرة كالقتل والتشويه والاغتصاب وغيرها من الانتهاكات الجنسية الخطيرة، والخطف وما إلى ذلك.

ونعتقد أنه ينبغي أن ينصبّ التركيز بصورة خاصة على دارفور، لكي تفهم الأطراف، سواء وقّعت اتفاق السلام أم لم توقّعه، واجبها بعدم التعرض للأطفال، والتعهد بالتزامات عملية في سبيل ذلك. ونتوقع الشيء نفسه من جيش الرب للمقاومة في شمالي أوغندا، كنتيجة منطقية لازمة، قاسى الأطفال فيها محنة ما كان ينبغي أبدا أن يكون لهم صلة بها، سواء كانوا مشاركين طوعيين أو ضحايا بريئة.

وإذا انتقلنا إلى المجتمع الدولي، يجب على الحكومات الوطنية والأمم المتحدة وشركائها ضمان توافر الموارد والتمويل الضروريين للنجاح في إعادة إدماج جميع الأطفال الذين لهم صلة بالصراع المسلح وإعادة تأهيلهم، ووضع مبادرات ذات صلة وفعالية لدعم هذه الجهود، بغية التأكد من نجاحها وصلاحيتها على المدى الطويل.

وأخيرا، لا نملك سوى أن نؤكد مجددا لأعضاء منظمتنا الدولية الأطراف في الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة ضرورة إيجاد عالم أكثر أمنا وسلاما في المستقبل، عالم لا يسمح لنفسه بالربط بين الأطفال، أمل البشرية، وبين مبادرات جديرة بالازدراء من الوجهة الأخلاقية. فالأطفال، شأنهم شأن المرآة تضخّم ممارسات الكبار الطيبة والرديئة على حد سواء، لن يتجلى فيهم إلا ما جربوه بأنفسهم في حالات الصراع هذه.

وفي الختام، يود وفدي أن يشكر الوفد الفرنسي، ليس فقط على ما اضطلع به في رئاسة الفريق العامل المعني

بالأطفال والصراعات المسلحة، وإنما أيضا على صياغته البيان الرئاسي، الذي نؤيده دون تحفظ.

السيد يانكي (غانا) (تكلم بالانكليزية): يسرني يا سيدي الرئيس أن أعرب عن تقديري لوجودكم بصفتكم وزير خارجية بيرو، وأن أشكر وفدكم على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام ولممثلته الخاصة، وللمديرة التنفيذية لليونيسيف، ولممثل منظمة إنقاذ الطفولة، على مساهماتهم في هذه المناقشة.

ونرحب ترحيبا شديدا بفرصة المشاركة في مناقشة أخرى بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، وهي ممارسة ينبغي التنديد بها لما لها من عواقب اجتماعية مدمرة وبعيدة المدى. ومن السوء بمكان قيام جماعات المتمردين بتجنيد الأطفال في كثير من الأحيان ليحاربوا دفاعا عن قضاياها، ولكن الأمر يصبح مثارا للفزع الشديد حين تضبط الحكومات، وهي المسؤولة عن حماية مواطنيها، وهي تتمادى في هذا المشروع الإجرامي.

وتدرك غانا بشدة، بصفتها من الأطراف الموقعة على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه الذي بدأ سريانه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عِظم التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في محاولتها إنهاء جميع انتهاكات حقوق الأطفال وكرامتهم، وتوفير الحماية التي هم في أمس الحاجة إليها. ونرى أنه يمكن تعزيز التعاون بين لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه والأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، حتى تكمل كل منها جهود الأخرى في مجال حماية الطفل.

والواقع أن لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه منوطة، في جملة أمور، بجمع المعلومات وتوثيقها، والتكليف بإجراء تقييم للحالة متعدد التخصصات بشأن المشاكل الأفريقية في مجالات حقوق الطفل ورفاهه، وأيضا بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأفريقية والدولية والإقليمية الأخرى المعنية بتعزيز حقوق الطفل ورفاهه وحمايتها.

ولهذه الأسباب نولي أهمية كبرى للنتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة وتقرير الاستعراض المستقل لآلية الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة.

وعلى وجه التحديد، يجب أن يتوافر لدى الدول الأطراف ما يلزم من الإرادة السياسية والالتزام لتعزيز التدابير المتخذة لمنع تجنيد الأطفال للقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة واستخدامهم في الأعمال القتالية، وذلك خاصة بالتوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأهم من ذلك يلزم أن تصدر جميع الجهات المعنية تشريعات تحظر بوضوح تجنيد الأطفال القصر، أي من هم دون سن الخامسة عشرة، في القوات المسلحة والجماعات المسلحة ومشاركتهم المباشرة في أعمال القتال.

ولنتذكر أيضا أن خطط العمل لا يمكن أن تكون مجدية وفعالة إلا حين تستمد جذورها من الواقع، سواء في الموارد المطلوبة أو القدرة على التنفيذ، إضافة إلى الالتزام الحقيقي بالأهداف الكامنة. وبدون ذلك، ستذهب جميع جهودنا أدراج الرياح.

ونسلم بأن المعلومات تشكل أكبر سلاح في مشروع إصلاح الأثر السلبي للصراع المسلح على الأطفال برمته. وبالتالي، لا يمكن المبالغة في تقدير دور آلية الرصد والإبلاغ، ويجب عمل كل ما يمكن لتعزيز قاعدة مواردها وقدراتها بشكل عام. وكما يشير التقرير بحق، يلزم اتخاذ إجراءات في هذا الصدد، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وتوفير الموارد الضرورية وزيادة القدرة على جمع معلومات مباشرة

في الميدان من أجل استخدامها بواسطة السلطات المختصة بإنفاذ القوانين.

ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه من جانب آلية الرصد والإبلاغ في توسيع النطاق الذي تصل إليه ببناء الصلات الضرورية مع طائفة عريضة من الجهات الفاعلة الهامة مثل مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. ويجب أن يواصل مجلس الأمن بدوره من خلال فريقه العامل إيلاء اهتمام وثيق بهذه الآلية وتقديم كل الدعم لها في مواجهة التحديات الماثلة أمامها، وليس أقلها إزالة الأوضاع التي يزدهر فيها استغلال الأطفال.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للأمين العام وأيضا للسيدة كوماراسوامي والسيدة فينيمان وممثل المنظمات غير الحكومية السيد أولينغ أولانغ، على ما وجهوه من اهتمام لمشاكل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة وعلى المعلومات المفيدة التي قدموها عن الأوضاع في هذا المجال.

ومن دواعي سرورنا أن ننوه بالتقدم الواضح الذي تم إحرازه في هذا المجال، وقد أشير إليه بما فيه الكفاية هنا بالفعل. وفي الوقت ذاته، ثمة مجال واسع لتعزيز فعالية جهود الكيانات المشتركة في هذا المسعى. فمسألة حقوق الأطفال في الصراعات وفي حالات ما بعد الصراع لا تحتل مكانا راسخا فقط في أعمال مجلس الأمن، الذي يعالج هذه المسألة استنادا إلى سياق مسؤولياته الرئيسية الأوسع عن صون السلام والأمن الدوليين، وإنما أيضا في أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وقد أتى القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بحافز جديد لجهود المجتمع الدولي في هذا المجال. وفي هذا الصدد، لا يزال من المهام الملحة، تعميم هذا العمل على نطاق المنظومة شريطة أن يوجد توزيع رشيد للعمل فيما بين هياكل الأمم المتحدة وفقا لولاياتها.

وقد درسنا تقرير الأمين العام (S/2006/826) بمزيد الاهتمام. ونلاحظ تركيزه على الجوانب العملية واحتواءه على قدر كبير من المعلومات. ورغم ذلك، ينبغي أن نشير إلى أنه، كما في الماضي، لا يعكس دائما معلومات موثوقة أو تم التحقق منها، فليست مصادر المعلومات المجهولة الهوية في كثير من الأحيان بنماذج تحتذى للموضوعية أو الموثوقية. ولن يترتب على إمعان النظر في التقييمات إلا النفع لقضيتنا، لأنه لن يزيد الثقة في المعلومات فحسب، بل سيزيدها أيضا فيما يتضمنه التقرير من توصيات. وفي ما يتعلق بتلك التوصيات، فإن التوصية التي تبرز من ضمنها هي الاقتراح بضمان إيلاء مجلس الأمن نفس القدر من الاهتمام لجميع الحالات المثيرة للقلق، وأيضا لجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ونؤيد فكرة ضرورة إعطاء وزن مماثل لجميع الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك ليس استخدام الجنود الأطفال فسحب، بل أيضا الفئات الخمس الأخرى من الانتهاكات. وتنفيذ تلك التوصية سيؤدي إلى تعديل الأساس الذي تعد عليه التقارير عن تلك المسألة، بما في ذلك فيما يتعلق بإعداد قوائم الأطراف التي ترتكب الانتهاكات. وقد أُشير إلى ذلك أيضا في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولا بد من إيضاح التوصية بإيلاء نفس القدر من العناية والاهتمام لجميع الحالات. ويلزم تحديد ما إذا كان ذلك يتعلق بالقوائم الواردة في مرفق التقرير ذي الصلة للأمين العام، أو ما إذا كان يتعلق بجميع حالات الصراع على نطاق العالم.

ونحن على يقين بأنه من منظور مهام مجلس الأمن في إطار الميثاق، ينبغي أن يُوجه محور تركيز المجلس في المقام الأول إلى أكثر الصراعات المسلحة حدة وأوسعها نطاقا من بين الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس، وليس فقط

الصراعات في أفريقيا. وذلك لا يعني أن حالة الأطفال في مناطق الصراع الأخرى ستمضي بدون اهتمام من الأمم المتحدة. فهناك نطاق كامل للهيئات المأذون لها بحماية حقوق الأطفال وبمكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب.

وفي ذلك السياق، أود أن أنتقل إلى أنشطة آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل التابع لمجلس الأمن، الذي شكل إنشاؤه نقطة تحول في التنفيذ العملي لقرارات المجلس في مجال حماية الأطفال. ولا بد من تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ امتثالا صارما لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥): ففي نهاية الأمر، ينص القرار على إنشاء الآلية على سبيل الأولوية في الحالات قيد نظر المجلس، مما يمكّن من استخدام قدرات مجلس الأمن على نحو أكمل وأكثر فعالية.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تكون المعلومات التي تقدمها الآلية معلومات موضوعية ومستكملة ودقيقة وموثوقة. وآلية الرصد والإبلاغ ذاتها بحاجة إلى أن تعمل بمشاركة الحكومات الوطنية داعمة ومكملة لتدابيرها الرامية إلى ضمان حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم. وذلك أمر مطلوب بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وفي الترتيب الذي يربط آلية الرصد والإبلاغ بمجلس الأمن، يضطلع بالدور الرئيسي الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، الذي تم إنشاؤه لإعداد توصيات متوازنة بغية تحسين حالة الأطفال في الحالات المعينة. ونرى أن خطة عمل تلك الهيئة الجديدة لعام ٢٠٠٧ ستُوجه نحو المواضيع القطرية المعروضة بالفعل على المجلس، بينما سيواصل الفريق العامل العمل بروح التعاون مؤكدا على التدابير البنّاءة.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن أمله في أن تعالج الجهود الشاملة على نطاق المنظومة، التي تبذلها المنظمة بالتعاون مع الدول المهتمة والمجتمع المدني، الحالة الخطيرة للأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بوجودكم في نيويورك لتولي رئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ويشعر وفدي بالامتنان لوفد بيرو على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وهي تتيح لنا فرصة أخرى للتداول بشأن التقدم المحرز في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة منذ مناقشتنا الأخيرة التي عُقدت في تموز/يوليه هذا العام.

ونشيد إشادة خاصة بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوماراسوامي، وبمديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة آن فينيمان، على جهودهما المهنية والمتفانية لإنقاذ وحماية الأطفال من سوء المعاملة. كما نرحب بالبيان المشوب بالعاطفة الذي أدلى به السيد غابريل أولينغ أولانغ بالنيابة عن منظمة إنقاذ الطفولة. وتلقينا مع الشعور بالتقدير تقرير الأمين العام (S/2006/826) والتقرير الإضافي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكلاهما شامل وتحليلي وممتاز في نوعيته.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أنشأ الفريق العامل التابع لمجلس الأمن وآلية الرصد والإبلاغ، تم إحراز تقدم متميز. وندين للوفد الفرنسي، وخاصة السفير دلا سابليير، بامتناننا على عمله الدؤوب في توجيه وقيادة الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. فحتى الآن، فحص الفريق العامل أربعة تقارير لبلدان معينة وقدم توصيات بشأن تقريرين منها. وفي الوقت نفسه، تزاول آلية الرصد والإبلاغ الآن عملها في العديد من البلدان.

ولكن لئن كنا فخورين بالعمل الذي تم إنجازه في تحديد المعايير وآليات تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإنه

لا يمكن أن يُقال نفس الشيء عن الحالة الفعلية على أرض الواقع في معظم المناطق، حيث تم توثيق الانتهاكات ضد الأطفال وما زالت تُرتكب على أساس يومي. وأورد تقرير الأمين العام العديد من الحالات، حيث ما زال يجري تجنيد الأطفال واستخدامهم محاربين واختطافهم والاعتداء الجنسي عليهم وقتلهم وتشويههم وحرمانهم من إمكانية وصول المساعدة الإنسانية. والأمر الذي يستدعي المزيد من القلق والانزعاج هو الظواهر الجديدة الواردة في التقرير بشأن تجنيد الأطفال بوصفهم مرتزقة أو استخدامهم في عمليات التفجير الانتحاري. والاتجاه المزعج بشكل مماثل هو الهجرة في إطار مناطق التجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وهذا سيتطلب اتخاذ نهج إقليمي في استراتيجيات تسوية الصراعات وبناء السلام، بشكل عام، وفي احترام المقاتلين الأطفال والمقاتلين السابقين على وجه الخصوص.

إن تنزانيا تكرر التأكيد على قلقها البالغ للانتهاكات المستمرة لحقوق الأطفال من جانب الدول والأطراف من غير الدول على السواء. ونشعر بالامتنان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وللكيانات الأخرى للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية، التي تعمل عملا جديا لمساعدة الحكومات المعنية في إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة وفي تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ التي وضعها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). كما نشيد بحكومات أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا، المستعدة بشكل متزايد للعمل مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في تطوير خطط العمل.

ونرحب بتوقيع الجناح العسكري للجماعة المتمردة للقوى الجديدة وأربع جماعات من المليشيا في كوت ديفوار على خطة عمل إقليمية لإنهاء تجنيد الأطفال ولتنفيذ الخطة ونشجع هذه الجماعات. ونحث البلدان الأخرى والجماعات المسلحة الواردة في تقرير الأمين العام على قطع التزامات مماثلة.

وفي منطقتنا، البحيرات الكبرى، استمرت مشكلة تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا لفترة طويلة، ولكنها، في الفترة الأخيرة، انحسرت مع التوقيع على اتفاقات السلام وتنفيذها. ويمثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديا كبيرا يتطلب التصدي له استراتيجية شاملة وموارد والتزاما سياسيا. وتلك هي إحدى المسائل المقرر تناولها في مؤتمر القمة المقبل لبلدان منطقة البحيرات الكبرى الذي يُعقد في نيروبي الشهر المقبل.

إن تنزانيا تؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولكننا نود أن نؤكد على ثلاث مسائل هي: أولا، إننا نوافق على الاقتراح بأن يوسع المجلس محور تركيزه ويولي نفس القدر من الاهتمام لحالات الصراع المسلح والحالات المثيرة للقلق على السواء، بحيث يمكن تطبيق آلية الرصد والإبلاغ على جميع الحالات بغض النظر عن وقوعها أو عدم وقوعها في نطاق المرفق الأول أو الثاني للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي ذلك الصدد، نرحب بإدراج الأمين العام في تقريره جميع الحالات المثيرة للقلق.

ثانيا، نعترف بالصعوبات التي تجري مواجهتها في آلية الرصد والإبلاغ، وتتراوح من تناسق السياسات إلى مشاكل جمع البيانات بسبب وعورة الأرض، والحالة الأمنية وعدم كفاية القوى العاملة. ولكن بينما نواصل العمل بشأن تلك التحديات، علينا في غضون ذلك اتخاذ إجراءات ضد الأفراد الذين تم التعرف عليهم بوصفهم مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات وصدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم. وبالإضافة إلى قائمة ”التشهير والوصم“، سيكون للتهديد بالجزاءات أثر رادع لمن ينتهك حقوق الأطفال بكل تأكيد.

ثالثا – وهذه النقطة ترتبط بسابقتها – فإننا نحث على توفير مزيد من الموارد للتأكد من فعالية آلية الرصد والإبلاغ، ومن نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرى أن على كل من إدارة عمليات حفظ السلام واليونيسيف ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المناط بها حماية الأطفال ومساعدتهم، إلى جانب المنظمات غير الحكومية ذات الولايات المماثلة، أن تنسق جهودها. ولا بد لتلك المنظمات من مواءمة سياساتها وخطط عملها كيما تحقق أكبر الأثر في عملها في الميدان. ويجب أن توفر لها الموارد الكافية، مالية وبشرية، للاضطلاع بولاياتها. وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى تكثيف جهوده تحقيقا لتلك الغاية.

أخيرا، فإننا نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في الميدان وهنا في نيويورك للنهوض بقضية الأطفال. ويحدونا الأمل في أن الحكومات التي قطعت على نفسها التزاما إزاء خطط العمل سوف تقوم بتنفيذ تلك الخطط، وأن من لم يلتزم بها سيفعل ذلك. ونرحب بالنهج النشط الذي تجلى في زيارات كل من الممثلة الخاصة للأمين العام ومستشارها الخاص، ونثق تمام الثقة بأن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن سيواصل دراسة تقاريرهما ووضع توصيات يُعول عليها.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بكم ترحيبا خاصا، سيدي الرئيس. إن حضوركم وحضور الأمين العام يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وأود أن أشكر المتكلمين على بياناتهم، وأعرب عن التأييد للبيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

كما أود أن أثني على الممثلة الخاصة، السيدة راديكا كومارسوامي، وأعضاء مكتبها، وعلى السيدة آن فنيمن واليونيسيف، وعلى وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، إلى جانب منظمات المجتمع المدني مثل إنقاذ الطفولة، وعلى العمل الذي تضطلع به. فعملها الفذ وتفانيها في هذا العمل هو مما يثير فينا الإلهام.

إن تقرير الأمين العام (S/2006/826) يستحق قراءة متأنية، وهو يبين بوضوح أن ثمة تحديات هائلة تنتظرنا إن كان للمجتمع الدولي أن يحيل الزخم الحالي إلى تقدم واسع النطاق على أرض الواقع، وهو ما يهمنا في المقام الأول. والمملكة المتحدة تشعر بالقلق لأن استخدام الأطفال الجنود يزداد انتشارا عبر الحدود والمناطق. وعلينا أن نبحث عن سبل لبلورة الاستراتيجيات القائمة لتسريح وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالمجموعات المسلحة. ولا بد من مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات في هذه الاستراتيجيات تماما.

نود كذلك أن نرى مزيدا من التطوير لآلية الرصد والإبلاغ المفيدة. وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تلك الآلية، الذي أشار إليه عدد من زملائي، قدم بعض التوصيات الهامة التي ينبغي للفريق العامل أن يمضي بها قدما الآن.

خلال العقد الماضي، اضطلع المجتمع الدولي بدور حاسم في تسليط الضوء على قضية الأطفال والصراعات المسلحة وإعداد إطار عمل لتناول تلك المسألة. ولا بد لنا أن نبني على ما تحقق من تقدم. وإذ نفكر في ذلك، فإن المملكة المتحدة تؤيد اقتراح الممثلة الخاصة بإجراء استعراض استراتيجي لجدول الأعمال بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ونرحب كذلك بقيام بعض الأطراف في الصراعات المسلحة باتخاذ خطوات صوب معالجة هذه المشاكل.

ولكن، ما زال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه. فلا بد أن تقوم الأطراف المعنية بالصراعات المسلحة على جناح السرعة بإعداد وتنفيذ خطط عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا. كما ينبغي أن تيسر عملية جمع المعلومات لصالح آلية الرصد والإبلاغ. وعليها أن تبذل كل جهد ممكن للمساعدة في تسريح الأطفال الجنود وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ولا بد للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لمساعدتها في ذلك. والنهج المتسق والمتضافر بين جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة ضروري لتنفيذ الإجراءات في أماكن بعينها، بما فيها ذلك البعد من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي ينطبق على الفتيات.

ولكن، حيثما يتبين عدم كفاية التقدم في وضع خطط عمل أو تيسير عمل آلية الرصد والإبلاغ، لا بد للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ إجراءات ضد الأطراف المعنية. ويجب مساءلة أولئك الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ومجلس الأمن له دور هام في هذا الصدد.

وهناك حالة محددة أشير إليها هذا الصباح تتطلب منا اهتماما عاجلا. فالشكاوى بشأن حوادث خطيرة للغاية وقعت في سري لانكا لا بد من معالجتها وتطبيق العملية القانونية الواجبة بشأنها. والعرض الذي قدمه السفير روك للفريق العامل سيكون خطوة هامة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن المملكة المتحدة ما زالت ملتزمة بالاضطلاع بدور كامل وفعال في المجلس وفي فريقه العامل. وأشيد على وجه الخصوص بالسفير دلا سابلبير على إسهامه في هذا الصدد. وكلنا نلتزم التزاما جماعيا بوضع حد لمعاناة الأطفال في الصراعات المسلحة في شتى أنحاء العالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية في بيرو.

أود أولا أن أشكر الأمين العام، والسيدة راديكا كومارسوامي، والسيدة آن فنيمن والسيد غابرييل أولينغ أولانغ، الذين أثْرت بياناهم هذه المناقشة وزادها وضوحا.

ومن دواعي الاعتزاز خصوصا أن آخذ الكلمة كرئيس لمجلس الأمن، الذي يعد الهيئة الأساسية للمنظومة الدولية لصون السلم والأمن. ووجودي في هذا المحفل كوزير لخارجية بيرو هو، في المقام الأول، تعبير ملموس عن التزام بلادي بتعددية الأطراف. فهذا هو المحفل الأكثر ملائمة لمشاركة البلدان النامية في المناقشات وفي البحث عن آليات لمواجهة التحديات الجديدة والجسيمة التي يواجهها العالم اليوم.

إن هذه التحديات تنشأ عن العمليات التي لم يتم الانتهاء منها بعد فيما يتعلق ببناء الدولة، وعن الإرهاب وخطر الانتشار النووي وتوجهات متعارضة معينة في النظام الدولي الحالي. وفي حقيقة الأمر، أنه بينما يزداد العالم اندماجا وترابطا، تزداد التفاوتات حدة لا بين البلدان فحسب، بل وداخل البلدان ذاتها، مما يولد صراعات لا تُحل بالوسائل السلمية دائما.

وعليه، فمن المفارقات أن نرى ازدياد عدد الصراعات ذات الطابع الأهلي في الأساس والمدرجة على جدول أعمال المجلس حاليا. وعموما، فإن أسباب هذه الصراعات تكمن في الحالات الكثيرة للإقصاء وعدم الاستقرار والاستضعاف، مما يؤدي في حالات كثيرة جدا إلى مشاهد لأزمات إنسانية تتطلب عملا عاجلا من المجتمع الدولي.

ولا نعتقد أن هذه الصراعات يمكن معالجتها حصريا من منظور أمني تقليدي. بل نحتاج إلى نهج لا يأخذ في

الاعتبار الجوانب السياسية والمؤسسية والعسكرية فحسب، وإنما يراعي العوامل الهيكلية الأخرى التي تؤدي إلى الإقصاء، كالفقر وتردي البيئة واضمحلال القيم.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أن بيرو تطور سياسات داخلية لمكافحة الإقصاء. ونحن مقتنعون بأن السبيل الأوثق لحماية السلام والحكم الديمقراطي هو تقليل الفروق والحد من الفقر وتهيئة الفرص من خلال التعليم والشمول الاقتصادي. وهذا يتطلب أيضا تعزيز ثقافة الواجب القائمة على الأعراف وتشمل سيادة القانون.

وعليه، نرحب بسعي مجلس الأمن إلى التعامل بطريقة فعالة مع جوانب مشتركة معينة في حالات الصراع قيد نظره، إلى جانب القرارات التي يعتمدها على جناح السرعة فيما يتصل بحالات الصراع تلك. إن مسألة تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال تشكل مثالا متميزا لجهود مجلس الأمن في هذا المجال.

وقد أدان بلدي باستمرار وبشدة جميع أعمال العنف والاعتداء على الأطفال في حالات الصراع المسلح. وإذ تشكل تلك الأعمال انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي. ولذا يسعدنا بصفة خاصة أن تجرى هذه المناقشة خلال رئاسة بيرو لمجلس الأمن.

وفي هذه المناسبة معروض علينا التقرير السادس للأمين العام حول الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826)، وأود أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة على هذه الوثيقة. ويقدم هذا التقرير معلومات قيمة من أجل تقييم مدى امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لالتزاماتها بموجب النظام الذي أنشأه مجلس الأمن للتعامل مع الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيدهم قسرا واستخدامهم كجنود، والهجوم على المدارس والمستشفيات، واغتصابهم وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال واختطافهم وحرمانهم من المساعدات الإنسانية.

ونرحب، في هذا الصدد، بالتقدم المحرز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نهنئ جميع الدول التي بذلت جهودا كبيرة لتنفيذ النظام المنشأ عملا بقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين الاضطلاع به نظرا لأن العديد من الأطفال، للأسف، ما زالوا يحرمون من حقوقهم الأساسية في سياق الصراعات المسلحة الجارية حاليا. ولذا نرى أن على مجلس الأمن، إذا كان له أن يضطلع بمسؤولياته بطريقة فعالة، أن يركز على اعتماد تدابير محددة ترمي إلى التنفيذ الكامل للقوانين الحالية، بدلا من التداول بشأن معايير جديدة.

ويمثل إنشاء الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونحن نشيد بعمل الفريق برئاسة ممثل فرنسا، السفير جان-مارك دلا سابليير، الذي أسهم إسهاما كبيرا في تنظيم هذه المناقشة، ولذا أعرب له عن امتناني العميق.

إننا نرى أنه يجب على المجلس أن يستمر في أخذ توصيات الفريق العامل بعين الاعتبار. وبالمثل، نود أن نشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، بما في ذلك أنشطتها الميدانية، في حالات الصراع المسلح، والتي تستحق دعمنا الكامل. ونوجه نفس الإشادة إلى الأعمال التي تضطلع بها اليونيسيف وغيرها من المؤسسات ذات الصلة. وندعو الأطراف في الصراعات المسلحة إلى التعاون مع جميع هذه المنظمات. ونحث، كذلك، مجتمع المانحين على دعم الجهود المبذولة لتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، وتجري

هذه العملية حاليا في بلدان محددة. وبهذه الطريقة يستطيع المانحون إظهار التزامهم الحقيقي.

ومما لا شك فيه أن المهمة التي تنتظرنا تتسم بأهمية استثنائية، حيث لا يوجد سبيل آخر لمنع نشوب الصراعات أفضل من أن نوفر للأطفال الظروف المواتية لكي يصبحوا رجال ونساء سلام في المستقبل. ويجب ألا ندخر جهدا للتصدي لهذا التحدي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل ليختنشتاين، وأعطيه الكلمة.

السيد ريتر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): في الأسبوع الماضي احتفل المجتمع الدولي باليوم العالمي للطفل. وفي هذه الأثناء لا يزال ملايين الأطفال المتضررون من الصراعات المسلحة يعانون في أجزاء كثيرة من العالم. ولذا، فإن التصدي لهذه المشقات البالغة التي يواجهها الأطفال المتضررون من الصراعات المسلحة، في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، تمثل مبادرة تأتي في حينها وتتسم بأهمية بالغة، ونود أن نشيد برئاسة المجلس على اتخاذها.

ونشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، على تفانيها التام والتزامها الكامل بطرح القضية في جدول الأعمال، وعلى إسهامها في التقدم الملموس نحو حقبة تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). إن التنفيذ الكامل لهذا القرار سيتوقف، إلى حد كبير، على الإرادة السياسية. وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الدائمين، مسؤولية خاصة للتحلي بالقيادة اللازمة في وضع حد بشكل فعال للإفلات من العقاب على كل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في كل الصراعات المسلحة. وإن الجزاءات المستهدفة من جانب مجلس الأمن ينبغي أن يتممها العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية في تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات والمحرضين عليها للعدالة.

وقد أنشأ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) آلية الرصد والإبلاغ بوصفها أساسا ضروريا لأنشطة الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الفريق العامل، وجميع الأطراف الفاعلة المشتركة في عملية آلية الرصد والإبلاغ على جهودهم والتزامهم بمساعدة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ويقر الاستعراض المستقل الذي أجراه مكتب المراقبة الداخلية بأهمية عمل الآلية في توجيه الاهتمام إلى القضايا المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة، على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وفي الوقت ذاته، نتفق مع التقييم الذي مفاده أن هناك حاجة إلى توضيح الغرض من استخدام المعلومات المجمعة عبر الآلية، ولا سيما من خلال تحديد الطريقة التي يمكن بها لهذه المعلومات أن تفي بالاحتياجات المعلوماتية لمختلف الجهات من أجل اتخاذ الإجراءات بكفاءة وفعالية. ويتضمن ذلك جمع المعلومات لجهات رئيسية تسعى إلى إنهاء الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى مجالات حماية الأطفال ومساعدة الضحايا.

ومع التسليم بأن النهج الشامل الذي يشمل كل هذه الجوانب المتعلقة ببرنامج الأطفال والصراعات المسلحة قد يكون صعب التحقيق في بعض الأماكن والظروف، إلا أننا نود التشديد على أن الاستخدام الكامل لإمكانيات آلية الرصد والإبلاغ يخدم مصالح جميع الأطراف الفاعلة المشاركة – الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني – بنفس القدر الذي يعود بالنفع على الأطفال المعنيين.

إن تعزيز إمكانيات آلية الرصد والإبلاغ يستلزم أيضا توسيع نطاقها ليشمل جميع الفئات الست من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل. وعلى نفس الدرجة من الأهمية وجوب إدراج جميع حالات الصراع ذات الصلة على قدم المساواة. وفي حقيقة الأمر، من الصعب الفهم كيف يمكن أن يكون التعامل غير المتكافئ مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في مختلف الصراعات متوافقا مع الطابع العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي. ويجب ألا تتغلب الاعتبارات السياسية على الأحكام الأساسية لحماية أضعف الأعضاء في المجتمع.

وما فتئت ليختنشتاين تشارك بنشاط في تطوير آليات الأمم المتحدة للتصدي لمحنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة منذ البداية. وسنواصل القيام بذلك بوصفنا عضوا في مجموعة أصدقاء الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ولذا نتطلع إلى استعراض فترة العشر السنوات لتقرير غراثا ماشيل. ونود التشديد على أن الأمم المتحدة بعد عشر سنوات من نشر التقرير ما زالت متأخرة، نظرا للتوقعات الكبيرة، فيما يتعلق بقدرتها على التخفيف من المشقات التي يعاني منها ملايين الأطفال في الصراعات المسلحة. ومجلس الأمن في وضع يمكنه من تغيير هذا التصور لدى الرأي العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثلة فنلندا وأعطيها الكلمة.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان ألبانيا وأيسلندا وأوكرانيا وبلغاريا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا وكرواتيا.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لقضية الأطفال والصراعات المسلحة، وأشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية، بالإضافة إلى تقريرها الممتاز.

وعلى الرغم من المصادقة شبه العالمية على اتفاقية حقوق الطفل، ما زال ملايين الأطفال يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان ومن حالات الصراع المسلح. وفي كل يوم يقتل الأطفال ويشوهون ويتعرضون للاختطاف أو التجنيد كجنود أطفال، ويقعون ضحايا للاغتصاب أو أعمال العنف الجنسي الخطيرة الأخرى أو يعانون بسبب الهجمات على المدارس والمستشفيات، الأمر الذي يحرمهم من حقهم في التعليم والرعاية الصحية. كما أن الأطفال في مناطق الصراع المسلح، بسبب حرمانهم من إيصال المساعدة الإنسانية، يحرمون من حقهم في البقاء على قيد الحياة والنمو، والغذاء والماء والدواء.

إن الأطفال في الصراعات المسلحة يعانون من المشاكل الجسدية والعاطفية والاجتماعية. وإلى جانب معاناة الأطفال والأسر المتضررة من الصراعات المسلحة، تعاني تنمية المجتمع بأكمله عندما يحرم الأطفال من الطفولة الآمنة. وما من مجتمع يمكن أن يحتمل تعريض أطفاله للخطر، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل ذلك.

قبل عشر سنوات، وضعت غراثا ماشيل، في تقريرها، الأساس لوضع قضية الأطفال والصراعات المسلحة في جدول أعمال المجتمع الدولي. ولقد جاء قرار مجلس الأمن الهام ١٦١٢ (٢٠٠٥) بعد خمس سنوات من القرار الأول الذي اعتمده المجلس بخصوص الأطفال والصراعات المسلحة. وخلال تلك السنوات الخمس، تم اتخاذ خطوات هامة لتحسين الوضع، لكن أتضح انه لا بد من بذل المزيد من

الجهود والتعاون الأفضل. ومن ثمّ، فإنّ الاتحاد الأوروبي يرحب بإنشاء آلية الرصد وإعداد التقارير وتشكيل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وكما ورد في التقرير، كانت هناك تطورات إيجابية وأخرى سلبية في السنة الماضية. فلقد أودى تصاعد العنف في الشرق الأوسط بحياة عدة مئات من الأطفال، بينما يعاني آلاف غيرهم عواقب خطيرة. وكذلك تصاعد العنف في سري لانكا حيث يقوم نمور تحرير التاميل وإيلام وما يسمى بفصائل كورونا بتجنيد الأطفال. وفي الصومال، وبمرور فترة طويلة بدون حكومة مركزية، حرم أغلبية الأطفال من فرصة الحصول حتى على التعليم الأساسي، وأعيق بصورة كبيرة وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض أجزاء البلاد. وفي السودان، تستخدم الجماعات المسلحة المختلفة الأطفال في أغراض عسكرية، وفي دارفور، هناك العديد من الفتيات اللواتي أصبحن ضحية العنف الجنسي الموجه إثنيا. وهناك تطور خطير آخر وهو ''هجرة'' التجنيد واستخدام الأطفال الجنود في إطار المناطق الإقليمية مثل منطقة حوض نهر مانو ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على سبيل المثال. ولا بد من وجود طريقة لمنع مجموعات المتمردين من تصيّد الأطفال وتجنيدهم.

ويقدم التقرير توصيات هامة. إذ ينبغي أن تحصل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي التي يعاني منها الأطفال في جميع حالات الصراع على الاهتمام المتساوي. فالقتل والتشويه والخطف والتجنيد والاغتصاب والانتهاكات الجنسية الأخرى والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال، كلها انتهاكات خطيرة وتؤثر بصورة كبيرة على مستقبل أولئك الأطفال الذين يفرض عليهم العيش في مثل هذه الحالات من الصراع المسلح. وينبغي لآلية الرصد أن تتناول جميع هذه الحالات بصورة متساوية.

ويركز الاتحاد الأوروبي على ضرورة الاعتراف بالقضايا الجنسانية عند وضع اتفاقات السلام وإرسال بعثات حفظ السلام وبناء السلام، وفي التخطيط لنزع السلاح و في برامج تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في مجتمعاقم. ويؤكد التقرير على ضرورة إدراك الشواغل الخاصة للفتيات المقاتلات والفتيات المرتبطات بالمجموعات المسلحة. ويعتبر الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير ضد الأطفال انتهاكا شنيعا لحقوقهم ويمكن أن يشكل جريمة حرب وإبادة جماعية أو جريمة مرتكبة ضد الإنسانية. يجب ألاّ يسمح على الإطلاق بالإفلات من العقاب في مثل هذه الحالات، ولا بد من حصول الضحايا الأطفال على تعويض عن طريق آليات منصفة لهم.

ويمكن تعزيز استدامة برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج في المجتمع عن طريق دعم المبادرات الوطنية وبتشجيع الملكية الوطنية لتلك البرامج، ويجب ضمان التمويل الدولي الكافي لإعادة تأهيل ودمج جميع الأطفال الذين كانت لهم علاقة بالقوات المسلحة.

ويشجع التقرير الدول على تعزيز التدابير الوطنية والدولية ضد تجنيد الأطفال وذلك بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وتنفيذه. ويحثّ الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تصادق بعد، على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يصنف تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة كجريمة حرب. أن تفعل ذلك وأن تنفذه تنفيذا كاملا.

ويمضي الاتحاد الأوروبي في تعميم حقوق الطفل في برامجه الإعلامية والسياسية. ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل الجهود لتنفيذ خطة عمله المتعلقة بالمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وهناك تعاون مع الأطراف

ذات المـصلحة، ويواصـل الاتحـاد الأوروبي مراقبتـه لحالـة الأطفال في الصراعات المسلحة.

ونـود أن ننتهز هـذه المناسبة لنـشكر الفريـق العامـل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على عمله. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقـديم الـدعم والعمـل عـن كثب مع الممثل الخاص واليونيسيف و مكتب مفوض الأمـم المتحـدة الـسامي لحقـوق الإنـسان، ومكتـب مفوضـية الأمـم المتحـدة لـشؤون اللاجـئين والفـاعلين الآخـرين بمـا في ذلـك المنظمـات غـير الحكوميـة. ونتقـدم لهـم بجزيـل الـشكر علـى الجهود التي يبذلونها لحماية الأطفال وحقـوقهم في الـصراعات المسلحة. كمـا نـود أن نركـز علـى أهميـة الإحاطـات الـتي يقـدمها الممثـل الخـاص لمجلس الأمـن ولهيئـات الأمـم المتحـدة الأخـرى ذات الـصلة مثـل الجمعيـة العامـة ومجلـس حقـوق الإنسان.

إننـا نرحـب باستعراض مـدة العـشر سـنوات لتقريـر غراثـا ماشيل الـذي سيتيح لنـا فرصـة لتقيـيم وضـع الأطفـال والـصراعات المـسلحة وتـسليط الـضوء علـى التحـديات في المستقبل. وهنـاك حاجـة إلى بحـث معمـق وأكثـر انتظامـا فيمـا يتعلق بقضايا الأطفال التي لها علاقة بالصراعات المسلحة.

لقد تم إنجاز الكثير منذ إصـدار تقرير غراثـا ماشيل. فلقد تحسن الرصد وإعداد التقـارير عـن أوضـاع الأطفـال في الـصراعات المـسلحة. وبينمـا تحقـق بعـض الأطـراف تقـدما ملموسـا في حمايـة الأطفـال مـن الانتـهاكات الـصارخة في حـالات الـصراع المـسلح، مـا زالـت أطـراف أخـرى تنتـهك حقـوق أضـعف النـاس وهـم الأطفـال. ولـذلك، يتحـتم علـى المجتمع الدولي أن ينتقل من مرحلة الرصد وإعداد التقـارير إلى الاستجابة. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الأطراف إلى إعـداد خطط عمـل سليمة وذات مـدة زمنيـة محـددة. وينبغـي لمجلـس الأمـن أيضا، أن ينظـر في اتخاذ إجـراءات ضـد الأطـراف الـتي تواصل بانتظام ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال.

إنّ عدم حماية حقوق الأطفال في حالات الـصراعات المـسلحة يقـوّض قـدرة الأطفـال علـى النمـو والمـشاركة في المجتمـع. كمـا يـشكل أيـضا خطـرا بتـصاعد التمييـز والإقـصاء وحجب احتياجـات الأطفـال. ويعمـل الاتحـاد الأوروبي أيـضا بـصورة جـادة علـى حمايـة الأطفـال وتعزيـز حقـوقهم خـلال الـصراعات المسلحة. غـير أن أكـبر عامـل في حمايـة الأطفـال وحقـوقهم ونمـوهم الـصحي هـو الـسلام والحلـول الـسلمية للصراعات التي يلتزم بها الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا.

الـرئيس (تكلـم بالاسـبانية): أعطـي الكلمـة الآن لمندوب البرازيل.

السيد ساردينبرغ (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن تـشرفي وسـعادتي لرؤيـة الـسيد هوسـي أنطونيـو غارسـيا بلونـدي، وزيـر خارجيـة بـيرو الـذي يتـرأس أعمـال مجلـس الأمـن بـشأن هـذه القـضية الهامـة والحـساسة. إن وجـودكم يـضيف وزنـا وأهميـة للعمـل الرائـع الـذي تقـوم بـه رئاسة بيرو.

وأود أن أتقـدم بالـشكر للـسيدة راديكـا كوماراسـوامي، الممثلة الخاصـة للأمـين العـام المعنيـة بالأطفـال والـصراعات المـسلحة، لمـا تقـوم بـه مـن عمـل بخـصوص هـذه القـضية منذ أن تبوأت هذا المنصب قبل سنة. وأود كـذلك أن أتقدم بالشكر للسيد غابرييل أولنغ أولانغ، ممثل منظمـة إنقـاذ الطفولة.

واسمحوا لي أن اشكر الأمين العام على تقريـره بـشأن هذه القضية الذي يتناول حالات مثيرة للقلـق البـالغ ويلاحـظ مـا أحـرز مـن تقـدم في ”فتـرة التطبيـق“ في معالجـة قـضية الأطفال والصراعات المسلحة.

ويسرنا أن نلاحظ أن تقدما قد تحقق في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وخاصة فيما يتعلق بإنشاء آلية الرصد وإعداد التقارير في الحالات السبع التي تم تحديدها كأولويات للمرحلة الأولى. وإننا نتفهم الصعوبات والتحديات الكامنة في مثل هذه المبادرة المعقدة والمتعددة الأطراف من أصحاب المصلحة. لكننا نبقى على قناعة بأنه يجب علينا ألا نألو جهدا في تحقيق التنسيق الكافي بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة التي بمقدورها أن تساهم في تنفيذ الآلية.

ونعتقد أن ذلك قد يجعل من الممكن تقديم تقارير جديرة بالثقة، ودقيقة وموضوعية، ستمكننا من استحداث التدابير اللازمة لحماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح.

وفي نفس المنحى، نرجو أن يضطلع مجلس الأمن، عن طريق فريقه العامل المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بعمله، بالتنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولن تزداد فعاليتنا إلا إذا وضعنا هذه المسألة في سياق مشكلة أكبر، هي مشكلة مواطن ضعف الأطفال واحتياجاتهم. ويقتضي ما تتسم به هذه المسألة من تعقيد أن تقوم جميع هيئات الأمم المتحدة المناسبة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، بمعالجة عناصرها المكونة الكثيرة، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما مسائل تسريح المجندين وإعادة دمجهم.

ومن التدابير التي أُطلقت لمعالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح خطط عمل هامة ومقيدة بزمن، لوضع حد لقيام أطراف متورطة في صراعات مسلحة لتجنيد الأطفال واستخدامهم. ولقد سجلنا التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ونشجع مجلس الأمن على تطويرها، بالتنسيق الوثيق مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومع الأفرقة القطرية.

ونقدر كل التقدير أيضا التأثير الإيجابي لنشر مستشارين معنيين بحماية الأطفال. ويمدنا تقرير الأمين العام بمعلومات أولية بصدد دراسة تقوم بإجرائها حاليا إدارة عمليات حفظ السلام، عن الدور الذي يؤديه هؤلاء المستشارون في جمع المعلومات اللازمة لأغراض الرصد والإبلاغ. وسيكون لتلك الوثيقة أهميتها أيضا لتحديد شروط إدراج مسائل حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام وفي برامج التدريب. ونحن نتطلع إلى النظر في نتائج الدراسة المذكورة، بغية تعزيز فعالية هذه الاستراتيجية.

ولا تزال البرازيل ملتزمة كل الالتزام بالنهوض بحقوق الطفل وحمايتها عامة. ونحن مصممون على الإسهام في تحقيق الحد الأقصى من جدوى استجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال والصراع المسلح. ونؤمن بأن ذلك حاسم الأهمية لضمان عدم وقوع الأطفال ضحايا للحرب ولتأمين مستقبل يمكن للأطفال فيه أن ينعموا بالأمل وأن تحدوهم الثقة عند خروجهم من حالات الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على ما وجهه إلى وفدي من كلمات طيبة.

بقي في قائمتي عدد من المتكلمين لم يُعطوا الكلمة. وبموافقة أعضاء المجلس، أعلق الآن الجلسة إلى الساعة ١٥/١٥.

وفي الساعة ١٥/٠٠، يعقد المجلس جلسة للنظر في مشروع قرار، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في العراق“.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.